

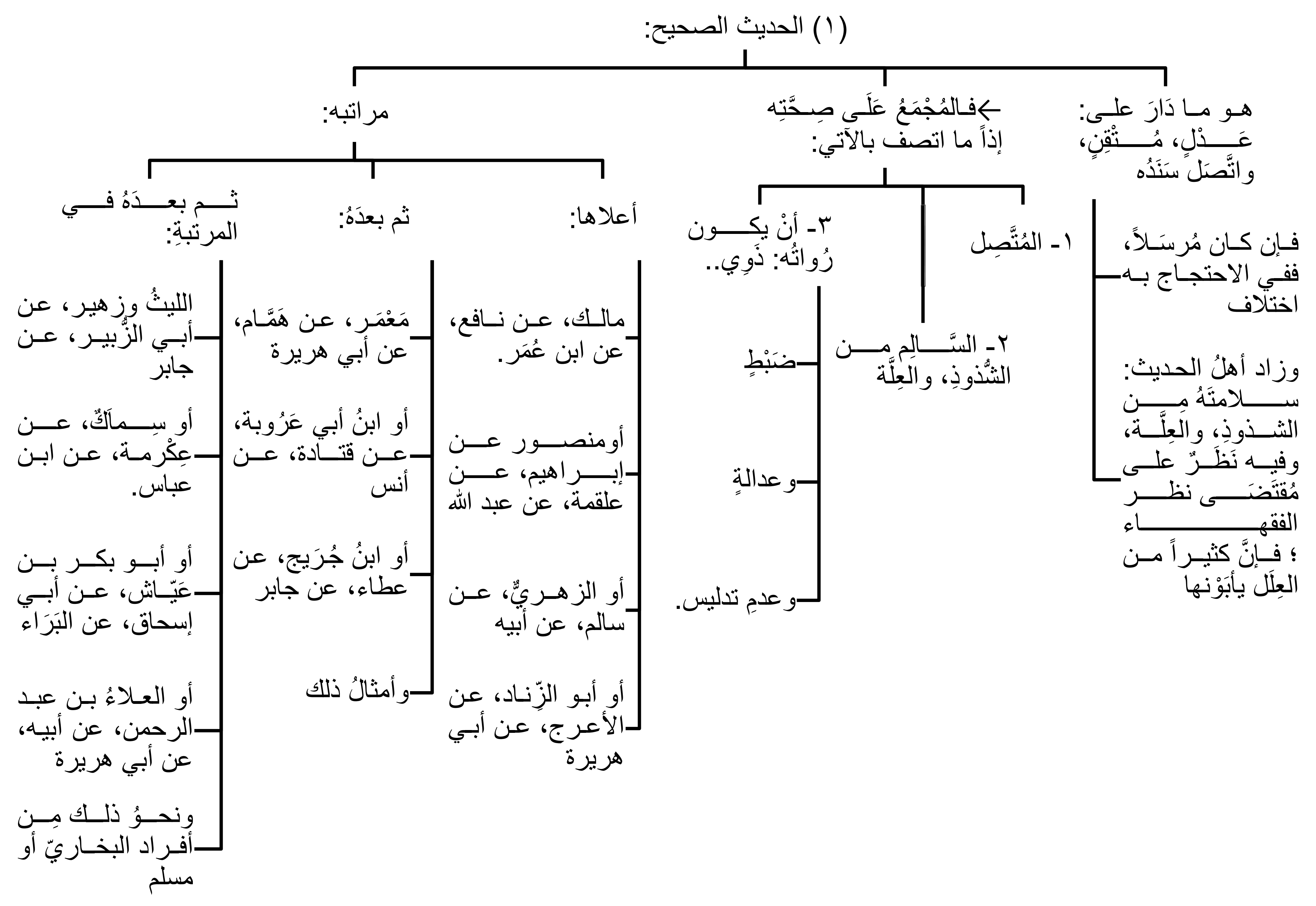
عُنِيَ بِهِ
مُصْطَفَى دَنْقَش

بسم الله الرحمن الرحيم

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى محمَّدٍ وآلِه وصَحْبِهِ

رَبِّ زِدْنِي عِلْماً، وَوَفِّقْ يا كَريم

أما بعد، قال الشيخُ الإمامُ العالِمُ العَلاَّمة، الرُّحْلةُ المُحَقِّق ، بحرُ الفوائد، ومَعْدِنُ الفرائد، عُمْدةُ الحُفَّاظِ والمُحَدِّثين، وعُدَّةُ الأئمةِ المُحَقِّقين، وآخِرُ المجتهدين: شمسُ الدين محمدُ بن أحمد بنُ عُثمان الذهبيُّ الدمشقيُّ، رحمه الله ونفعنا بعلومه وجميعَ المسلمين:


(١) الحديث الصحيح:
هو ما دَارَ على: عَدْلٍ، مُتْقِنٍ، واتَّصَلَ سَنَدُه
فإن كان مُرسَلاً، ففي الاحتجاج به اختلاف
وزاد أهلُ الحديث: سلامتَهُ مِن الشذوذِ، والعِلَّة، وفيه نَظَرٌ على مُقتَضَى نظر الفقهاء؛ فإنَّ كثيراً من العِلَلِ يأبَوْنَها
فالمُجْمَعُ عَلَى صِحَّتِه إذاً ما اتصف بالآتي:
١- المُتَّصِل
٢- السَّالِم من الشُّذوذِ، والعِلَّة
٣- أنْ يكون رُواتُه: ذَوِي..
ضَبْطٍ
وعدالةٍ
وعدمِ تدليس.
مراتبه:
أعلاها:
مالك، عن نافع، عن ابن عُمَر.
أومنصور عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله
أو الزهريُّ، عن سالم، عن أبيه
أو أبو الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة
ثم بعدَهُ:
مَعْمَر، عن هَمَّام، عن أبي هريرة
أو ابنُ أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس
أو ابنُ جُرَيج، عن عطاء، عن جابر
وأمثالُ ذلك
ثم بعدَهُ في المرتبةِ:
الليثُ وزهير، عن أبي الزُّبير، عن جابر
أو سِماكٌ، عن عِكْرِمة، عن ابن عباس.
أو أبو بكر بن عَيّاش، عن أبي إسحاق، عن البَرَاء
أو العلاءُ بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة
ونحوُ ذلك مِن أفراد البخاريّ أو مسلم
مُصْطفَى دَنْقَش

(٢) الحَسَن:

- وفي تحرير معناه اضطراب

أقولُ: الحَسَنُ (ما ارتَقَى عن درجة الضعيف، ولم يَبلُغ درجةَ الصحَّة).

فقال الخَطَّابيُّ رحمه الله: "هو ما عُرِفَ مَخْرجُه واشتَهَر رجالُه، وعليه مَدارُ أكثرِ الحديث. وهو الذي يَقبَلُه أكثرُ العلماء، ويَستعملُه عامَّة الفقهاء"

- وهذه عبارةٌ ليسَتْ على صِناعة الحدودِ والتعريفات، إذْ الصحيحُ يَنطَبقُ ذلك عليه أيضاً! لكنْ مُرادُه: مما لم يَبْلُغ درجةَ الصحيح

فقد قَصُرَ سَنَدُه قليلاً عن رُتبة الصحيح، وسيَظهر لك بأمثلة.

وإن شِئتَ قلتَ: "الحَسَنُ: ما سَلِمَ من ضعفِ الرُّواة"

فهو حينئذٍ داخلٌ في قِسْم الصحيح. وحينئذٍ يكونُ الصحيحُ مراتب كما قدَّمناه، والحسَنُ ذا رتُبةٍ دُونَ تلك المراتب، فجاء الحسَنُ مثلاً في آخِرِ مراتب الصحيح

- وأما الترمذيُّ، فهو أوَّلُ مَن خَصَّ هذا النوع باسم (الحَسَن)

فذَكَر الترمذيُّ أنه يريدُ به:

١- أن يَسْلَم راوِيه مِن أن يكون مُتَّهَماً

٢- وأن يَسْلَم مِن الشذوذ

٣- وأن يُروَى نحوُهُ مِن غير وجه

- وهذا مشكلٌ أيضاً على ما يقولُ فيه: (حسَنٌ غريب، لا نعرفه إلا مِن هذا الوجه) .

وقيل: (الحسَنُ ما ضَعْفُه مُحتَمَل، ويَسوغُ العملُ به)

- وهذا أيضاً ليس مضبوطاً بضابطٍ يَتميَّزُ به الضَّعْفُ المحتمَل.

وقال ابن الصلاح رحمه الله، - وعليه مؤاخذات فيه -: "إنَّ الحسَنَ قِسْمان

أحدُهما: ما لا يخلو سَنَدُه مِن مستورٍ لم تَتحقَّق أهليتُهُ، لكنه غير مُغَفَّل، ولا خطَّاءٍ، ولا مُتَّهَم. ويكون المتنُ مع ذلك عُرِف مِثلُه أو نحوُه مِن وجهٍ آخر اعتَضد به

وثانيهما: أن يكون راوِيه مشهوراً بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجةَ رجالِ الصحيح، لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان. وهو مع ذلك يرتفع عن حالِ مَن يُعَدُّ تفرُّدُه منكَراً، مع عَدَمِ الشذوذِ والعِلَّة"

تعقيباتٌ على التعريفات:

لا تَطمَعْ بأنَّ للحسَنِ قاعدةً تندرجُ كلُّ الأحاديثِ الحِسانِ فيها، فأَنَا على إياسٍ من ذلك! فَكَمْ مِن حديثٍ تردَّدَ فيه الحُفَّاظُ: هل هو حسَن؟ أو ضعيف؟ أو صحيحٌ؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُه في الحديث الواحد: فيوماً يَصِفُه بالصحة، ويوماً يَصِفُه بالحُسْن، وَلَرُبَّما استَضْعَفَه!

وهذا حقٌّ، فإنَّ الحديثَ الحَسَنَ يَستضعفه الحافظُ عن أن يُرَقِّيَه إلى رُتبةِ الصحيح
- فبهذا الاعتبارِ فيه ضَعْفٌ مَّا، إذْ الحَسَنُ لا ينفكُّ عن ضَعْفٍ مَّا. ولو انفَكَّ عن ذلك..لصَحَّ باتفاق.

وقولُ الترمذيّ: (هذا حديثٌ حسَنٌ، صحيح) عليهِ إشكال: بأن الحَسَن قاصِرٌ عن الصحيح، ففي الجمع بين السَّمْتَيْنِ لحديثٍ واحدٍ مُجاذَبَة

وأُجيبَ عن هذا بشيءٍ لا ينَهض أبداً، وهو أنَّ ذلك راجعٌ إلى الإسناد:
- هو: يكون قد رُوي بإسنادٍ حسن، وبإسنادٍ صحيح

إبطال الجواب: حينئذٍ لو قيل: (حسن صحيح، لا نعرفه إلاَّ مِن هذا الوجه) ، لبَطَلَ هذا الجواب!

وأجيب: يَسُوغُ أن يكون مُرادُه بالحَسَن: المعنىَ اللغويَّ لا الاصطلاحيَّ، وهو إقبالُ النفوسِ وإصغاءُ الأسماع إلى حُسنِ مَتْنِه، وجزَالةِ لَفظِه، وما فيه من الثوابِ والخير. فكثيرٌ مِن المتون النبوية بهذه المثابة.

إبطال الجواب: قال شيخنا: فَعَلَى هذا، يَلزمُ إطلاقُ الحَسَنِ على بعضِ الموضوعات! ولا قائلٌ بهذا

وحقيقةُ ذلك - أن لو كان كذلك - أن يقال: (حديث حَسنٌ وَصحيح) . فكيف العَملُ في حديثٍ يقول فيه: (حسَنٌ صحيحُ، لا نعرفه إلاَّ مِن هذا الوجه) ؟ فهذا يُبطِلُ قولَ من قال: أن يكون ذلك بإسنادين.

وقال: "لا يُشتَرَطُ في الحَسَن قيدُ القُصور عن الصحيح، وإنما جاء القصورُ إذا اقتُصر على:(حديث حَسَن) ←فالقصورُ يأتيه من قيدِ الاقتصار، لا من حيث حقيقتهُ وذاتهُ"

"فللرُّواةِ صفاتٌ تقتضي قبولَ الرواية، ولتلك الصفاتِ دَرَجَاتٌ بعضُها فوقَ بعض، كالتيقُّظِ والحفظِ والإتقان.
- فوجودُ الدَّرَجةِ الدنيا، كالصدقِ مثلاً وعَدَمِ التُّهمة، لا ينافيه وجودُ ما هو أعلى منهُ من الإتقانِ والحفظ. فإذا وُجدتْ الدرجةُ العُلْيا، لم يُنافِ ذلك وجودُ الدنيا كالحفظ مع الصدق ←فَصحَّ قولُ: (حسَنٌ) باعتبار الدنيا، (صحيحٌ) باعتبار العُلْيا

ويَلزَمُ على ذلك أن يكون كلُّ صحيح حسناً، فيُلتَزَمُ ذلك. وعليه عبارات المتقدمين، فإنهم يقولون فيما صَحَّ: (هذا حديثٌ حسن) ".



مراتب الحَسَن:

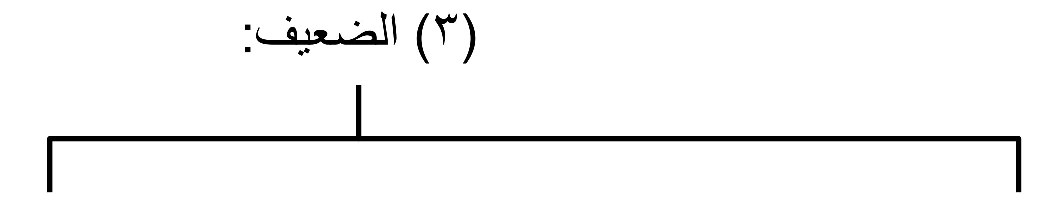
أعلاها:

- بَهْزُ بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّهِ
- وعَمْرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه
- ومحمد بن عَمْرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة
- وابنُ إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِي
- وأمثالُ ذلك
- وهو قِسمُ مُتجاذَبٌ بين الصحةِ والحُسن. فإنَّ عِدَّةً من الحُفَّاظَ يُصَحِّحون هذه الطُّرُقَ، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح

ثم بعد ذلك، أمثلةٌ كثيرة يُتَنازَعُ فيها: بعضُهم يُحَسِّنونها، وآخَرُون يُضعِّفونها.
- كحديث..

- الحارثِ بن عبد الله
- وعاصم بن ضَمْرة
- وحَجَّاج بن أَرْطَاة
- وخُصَيْف
- ودَرَّاجٍ أبي السَّمْح
- وخلقٍ سِواهم.

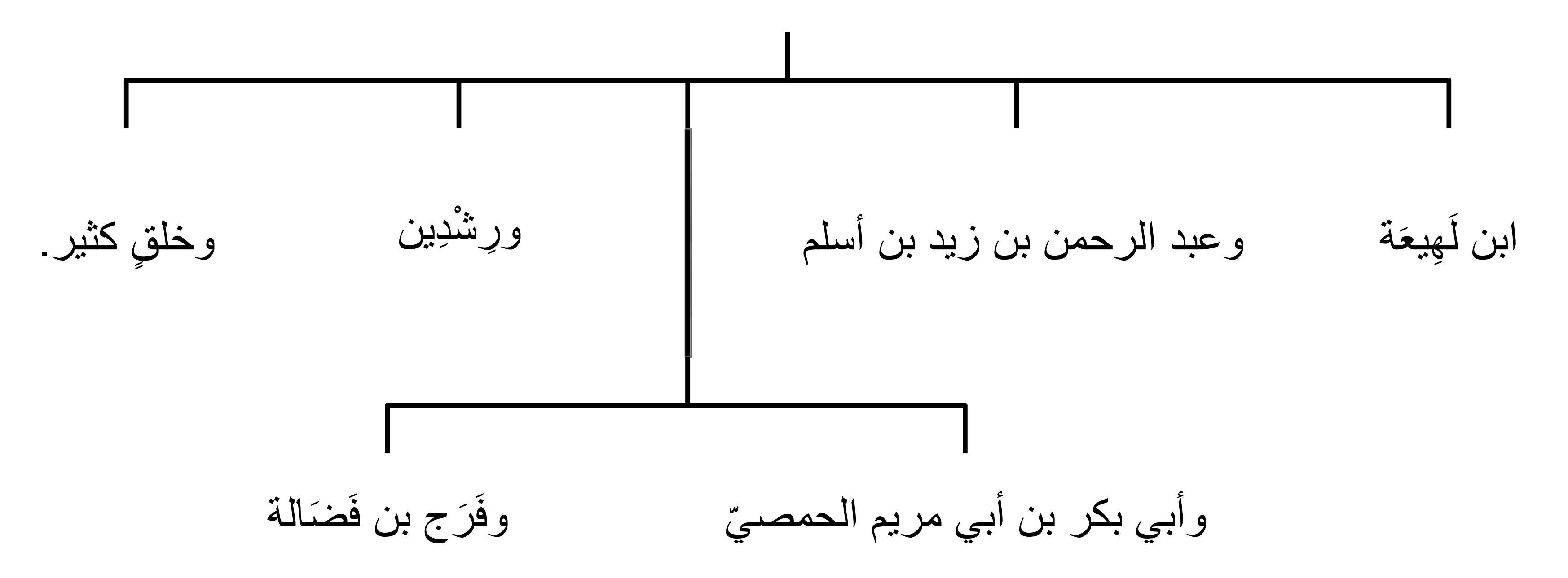
(٣) الضعيف:



هــو: مــا نَقَــص عــن درجــة الحَسَن قليلاً

←ومِن ثَمَّ، تُرُدِّدَ في حديثِ أُنَاسٍ: هل بَلَغ حديثُهم إلى درجةِ الحَسَنِ أم لا؟ وبلا ريبٍ، فخَلْقٌ كثيرٌ من المتوسطين في الرِّوايةِ بهذه المثابة

فآخِرُ مراتب الحَسَنِ هي أولُ مراتب الضَّعيف، أعني الضعيف الذي في "السُّنَن" وفي كتب الفقهاء، ورُواتُه ليسوا بالمتروكين: كـ..



ابن لَهِيعَة

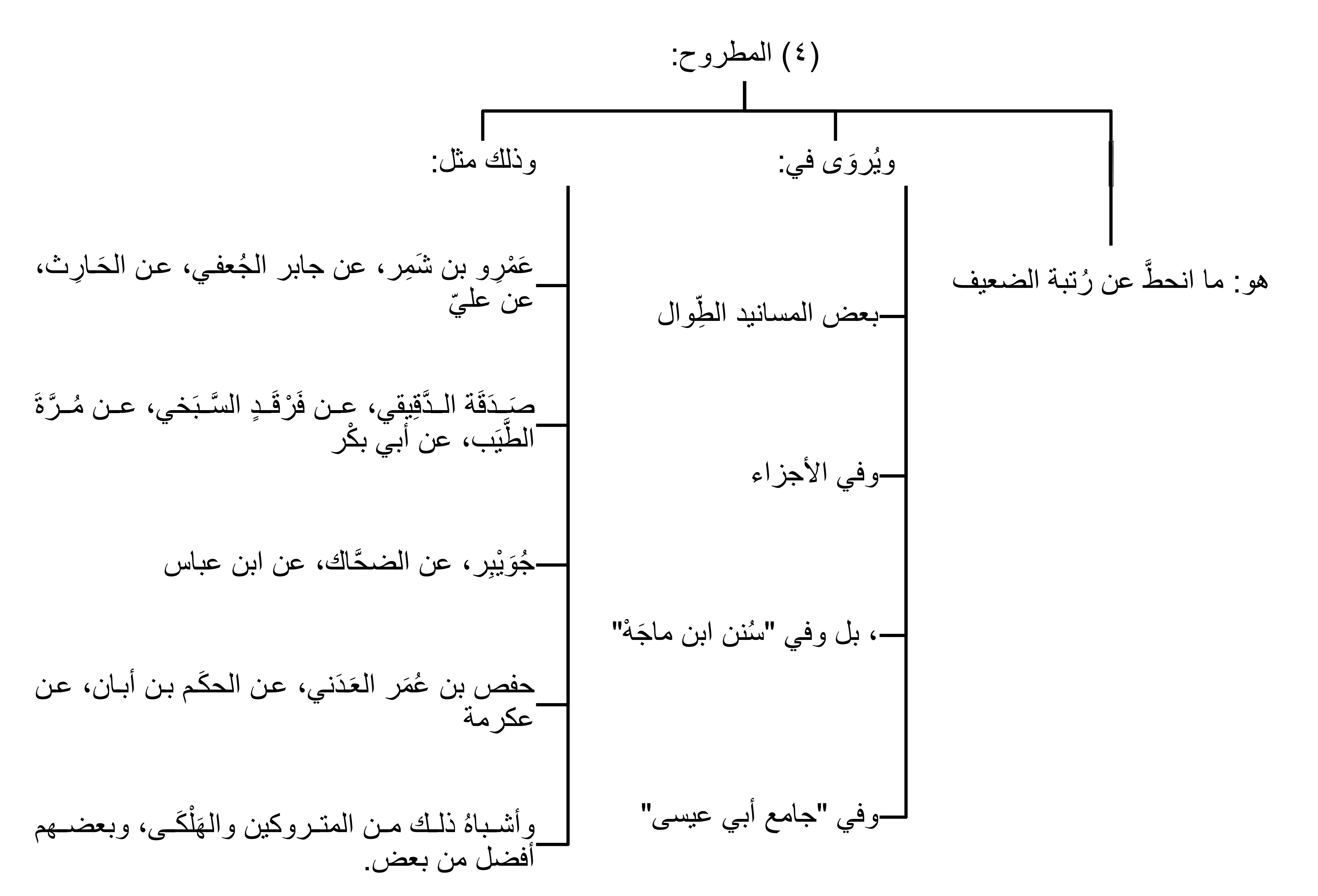
وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم

وأبي بكر بن أبي مريم الحمصيّ

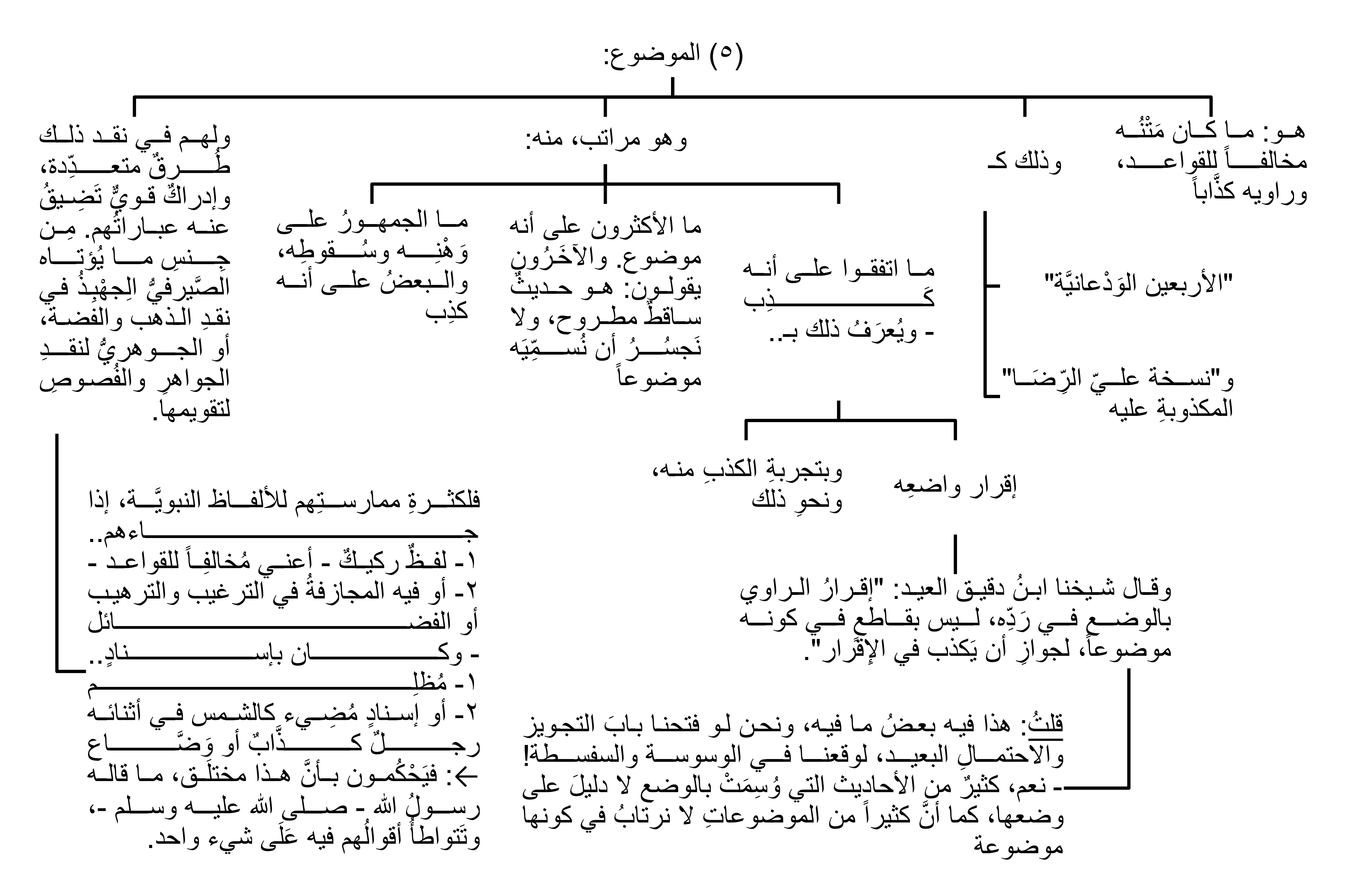
وفَرَج بن فَضَالة

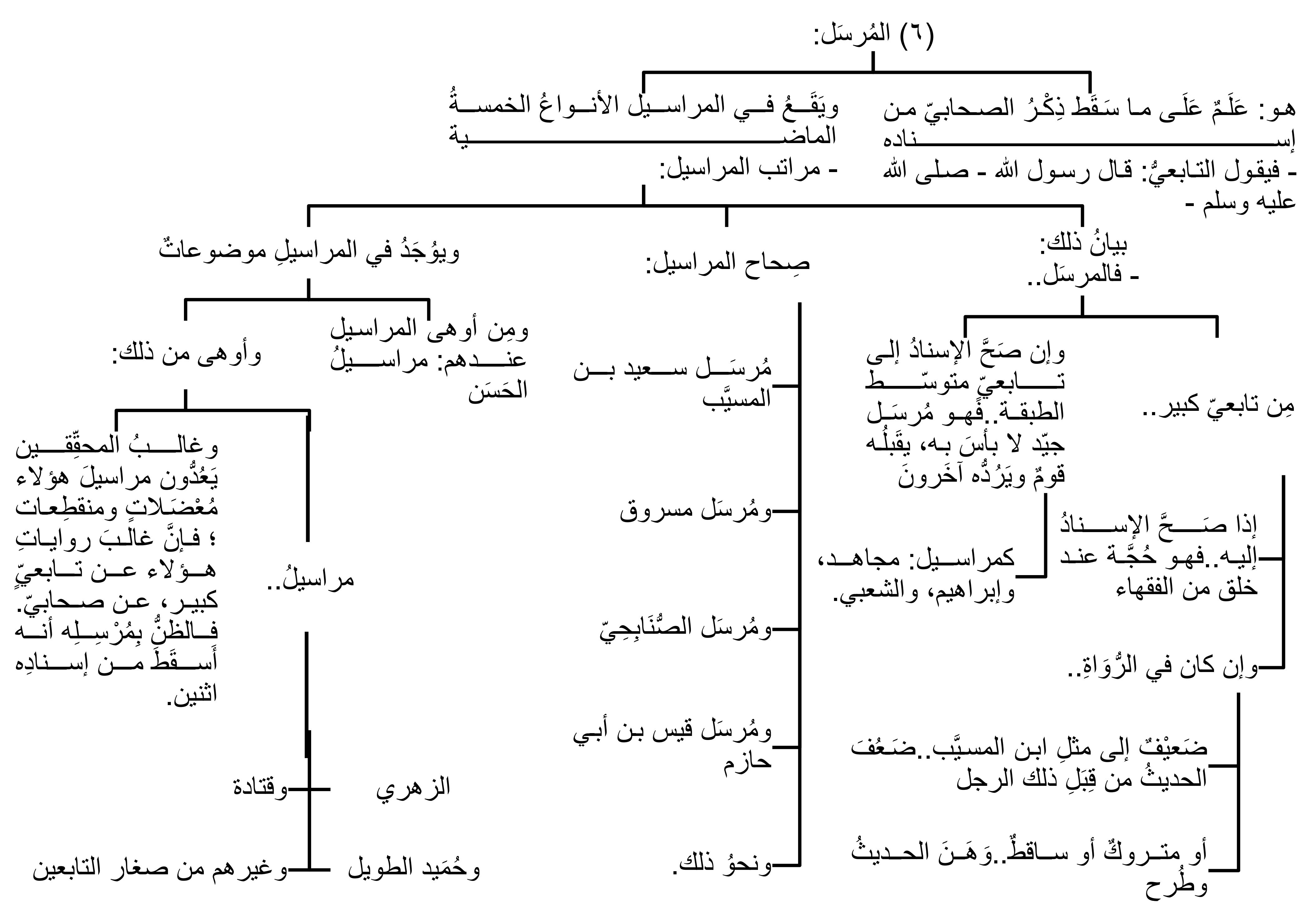
ورِشْدِين

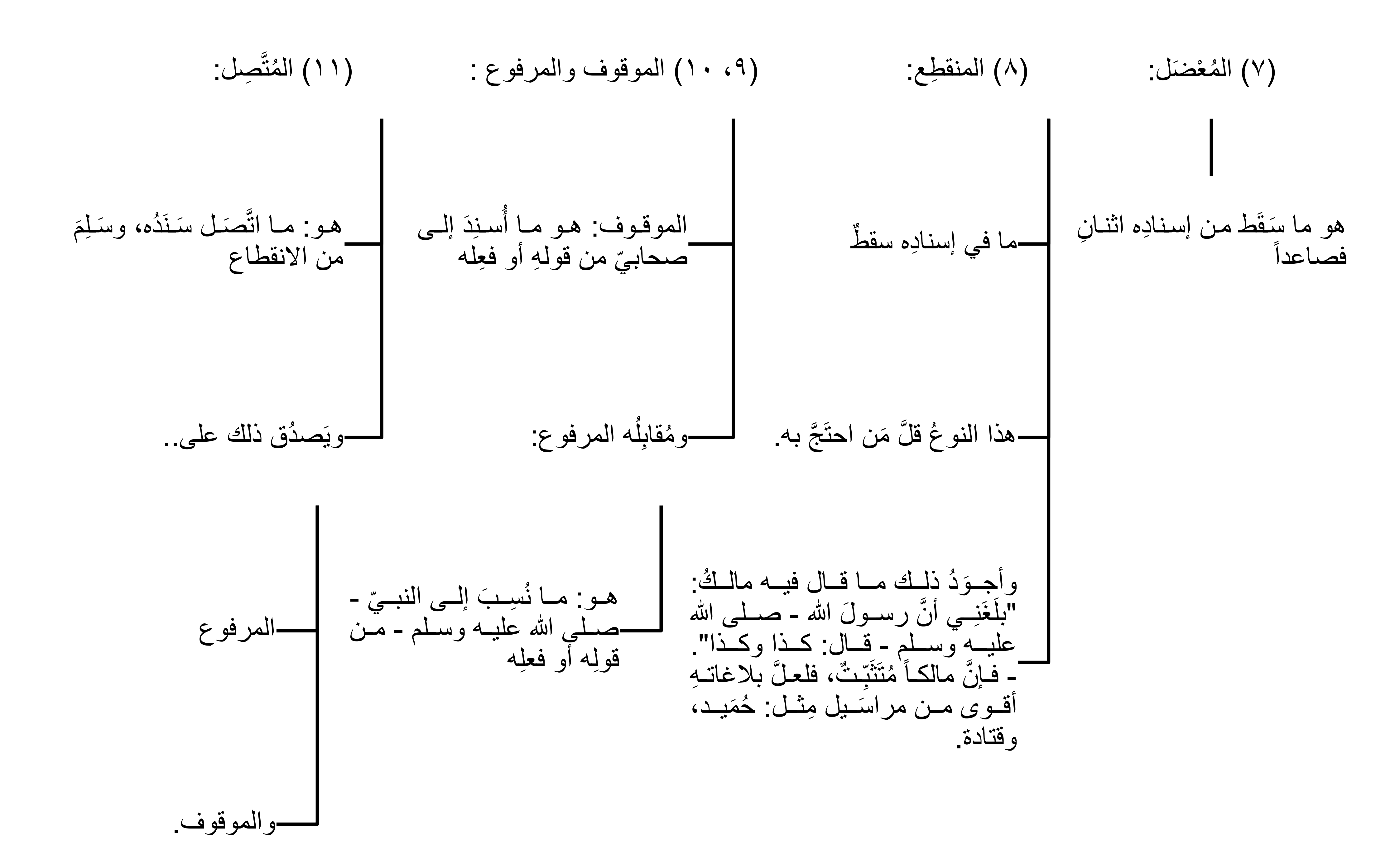
وخلقٍ كثير.

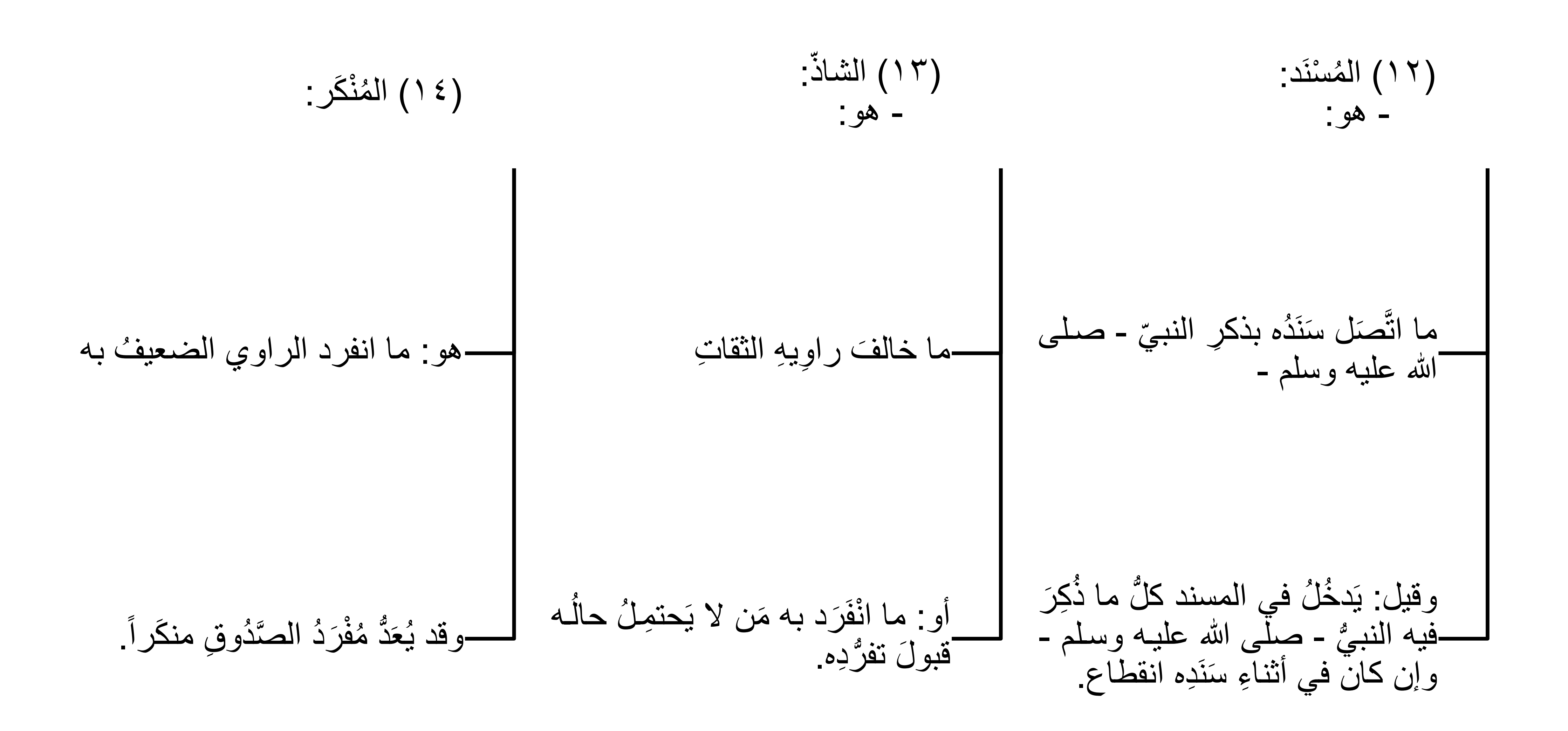


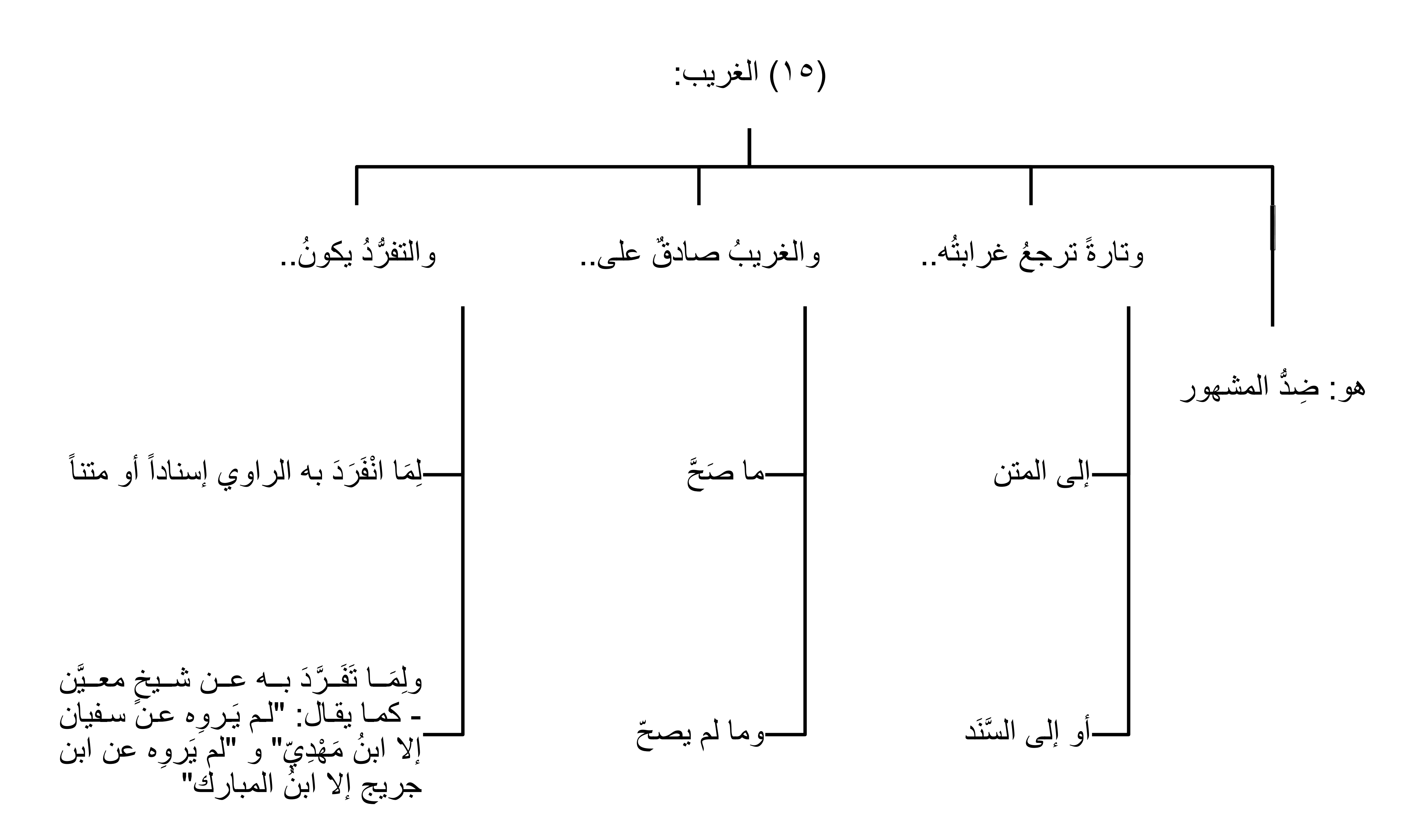
(٤) المطروح:
هو: ما انحطَّ عن رُتبة الضعيف
ويُروَى في:
بعض المسانيد الطِّوال
وفي الأجزاء
، بل وفي "سُنن ابن ماجَهْ"
وفي "جامع أبي عيسى"
وذلك مثل:
عَمْرِو بن شَمِر، عن جابر الجُعفي، عن الحَارِث، عن عليّ
صَدَقَة الدَّقِيقي، عن فَرْقَدٍ السَّبَخي، عن مُرَّةَ الطَّيَب، عن أبي بكْر
جُوَيْبِر، عن الضحَّاك، عن ابن عباس
حفص بن عُمَر العَدَني، عن الحكَم بن أبان، عن عكرمة
وأشباهُ ذلك من المتروكين والهَلْكَى، وبعضهم أفضل من بعض.

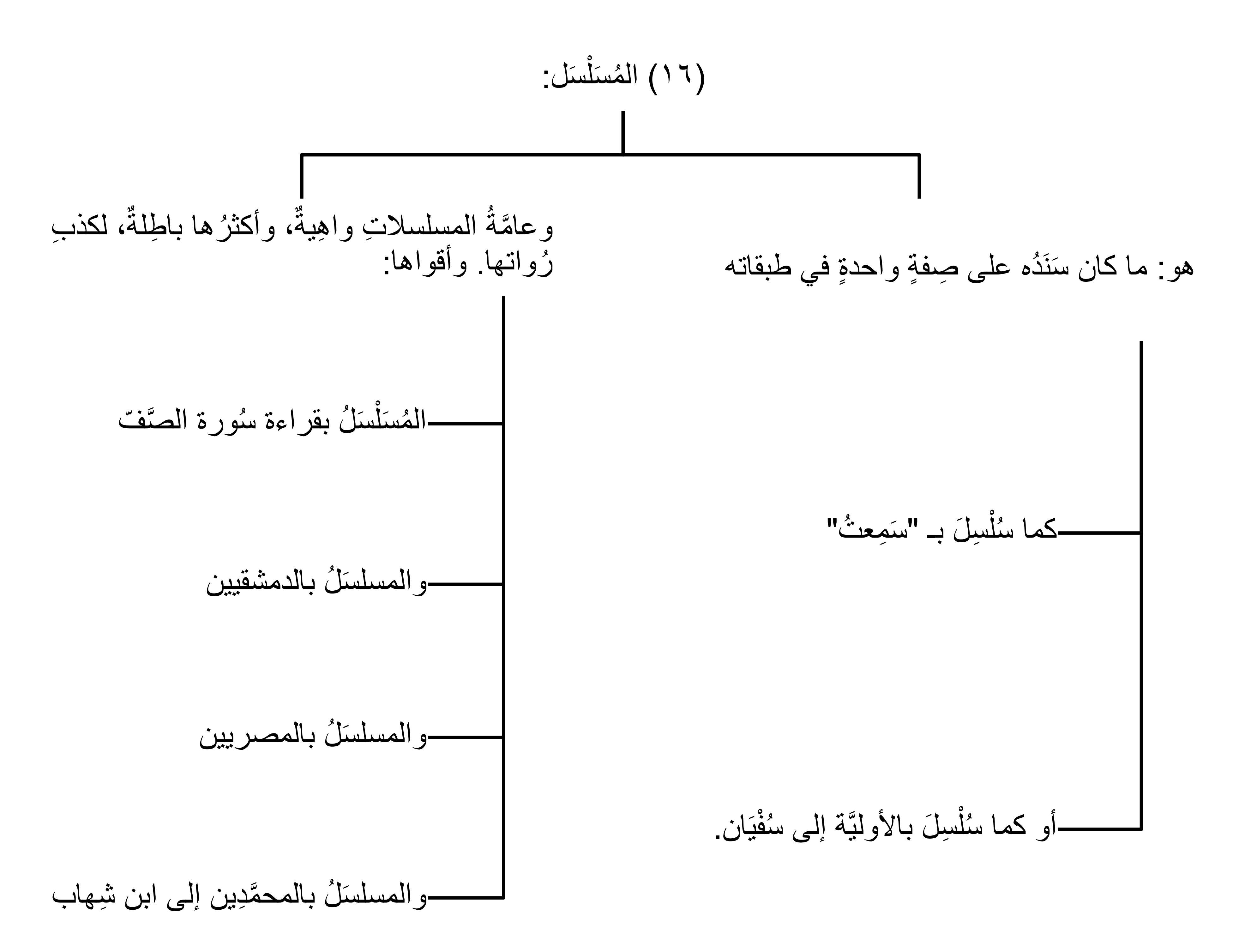

(٥) الموضوع:
هو: ما كان مَتْنُه مخالفاً للقواعد، وراويه كذَّاباً
وذلك كـ
"الأربعين الوَدْعانيَّة"
و"نسخة عليّ الرِّضَا" المكذوبةِ عليه
وهو مراتب، منه:
ما اتفقوا على أنه كَذِب
- ويُعرَفُ ذلك بـ..
إقرار واضعِه
وبتجربةِ الكذبِ منه، ونحوِ ذلك
وقال شيخنا ابنُ دقيق العيد: "إقرارُ الراوي بالوضعِ في رَدِّه، ليس بقاطعٍ في كونه موضوعاً، لجوازِ أن يَكذب في الإقْرار".
قلتُ: هذا فيه بعضُ ما فيه، ونحن لو فتحنا بابَ التجويز والاحتمالِ البعيد، لوقعنا في الوسوسة والسفسطة!
- نعم، كثيرٌ من الأحاديث التي وُسِمَتْ بالوضع لا دليلَ على وضعها، كما أنَّ كثيراً من الموضوعاتِ لا نرتابُ في كونها موضوعة
ما الأكثرون على أنه موضوع. والآخَرُون يقولون: هو حديثٌ ساقطٌ مطروح، ولا نَجسُرُ أن نُسمِّيَه موضوعاً
ما الجمهورُ على وَهْنِه وسُقوطِه، والبعضُ على أنه كذِب
ولهم في نقد ذلك طُرقٌ متعدِّدة، وإدراكٌ قويٌّ تَضِيقُ عنه عباراتُهم. مِن جِنسِ ما يُؤتاه الصَّيرفيُّ الجِهْبِذُ في نقدِ الذهب والفضة، أو الجوهريُّ لنقدِ الجواهرِ والفُصوصِ لتقويمها.
فلكثرةِ ممارستِهم للألفاظ النبويَّة، إذا جاءهم..
١- لفظٌ ركيكٌ - أعني مُخالِفاً للقواعد -
٢- أو فيه المجازفةُ في الترغيب والترهيب أو الفضائل
- وكان بإسنادٍ..
١- مُظلِم
٢- أو إسنادٍ مُضِيء كالشمس في أثنائه رجلٌ كذَّابٌ أو وَضَّاع
←: فيَحْكُمون بأنَّ هذا مختلَق، ما قاله رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم -، وتَتواطأُ أقوالُهم فيه عَلَى شيء واحد.

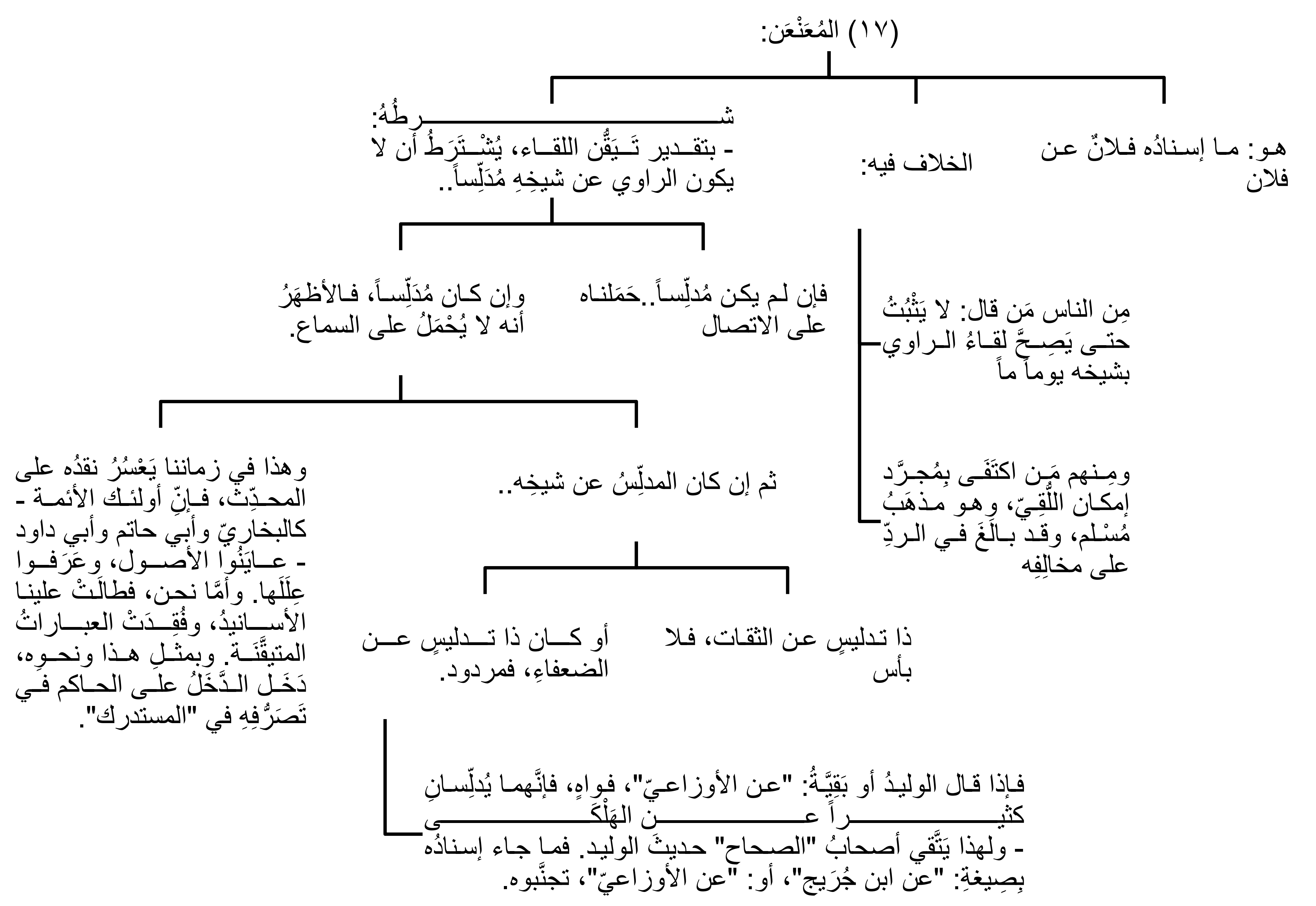

(٦) المُرسَل:
هو: عَلَمٌ عَلَى ما سَقَطَ ذِكْرُ الصحابيّ من إسناده
- فيقول التابعيُّ: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
ويَقَعُ في المراسيل الأنواعُ الخمسةُ الماضية
- مراتب المراسيل:
بيانُ ذلك:
- فالمرسَل..
مِن تابعيّ كبير..
إذا صَحَّ الإسنادُ إليه..فهو حُجَّة عند خلق من الفقهاء
وإن كان في الرُّوَاةِ..
ضَعيْفٌ إلى مثلِ ابن المسيَّب..ضَعُفَ الحديثُ من قِبَلِ ذلك الرجل
أو متروكٌ أو ساقطٌ..وَهَنَ الحديثُ وطُرِح
وإن صَحَّ الإسنادُ إلى تابعيّ متوسّط الطبقة..فهو مُرسَل جيّد لا بأسَ به، يقَبلُه قومٌ ويَرُدُّه آخَرونَ
كمراسيل: مجاهد، وإبراهيم، والشعبي.
صِحاح المراسيل:
مُرسَل سعيد بن المسيَّب
ومُرسَل مسروق
ومُرسَل الصُّنَابِحِيّ
ومُرسَل قيس بن أبي حازم
ونحوُ ذلك.
ويوُجَدُ في المراسيلِ موضوعاتٌ
ومِن أوهى المراسيل عندهم: مراسيلُ الحَسَن
وأوهى من ذلك:
مراسيلُ..
الزهري
وقتادة
وحُمَيد الطويل
وغيرهم من صغار التابعين
وغالبُ المحقِّقين يَعُدُّون مراسيلَ هؤلاء مُعْضَلاتٍ ومنقطِعات ؛ فإنَّ غالبَ رواياتِ هؤلاء عن تابعيٍّ كبير، عن صحابيّ. فالظنُّ بِمُرْسِلِه أنه أَسقَطَ من إسنادِهِ اثنين.

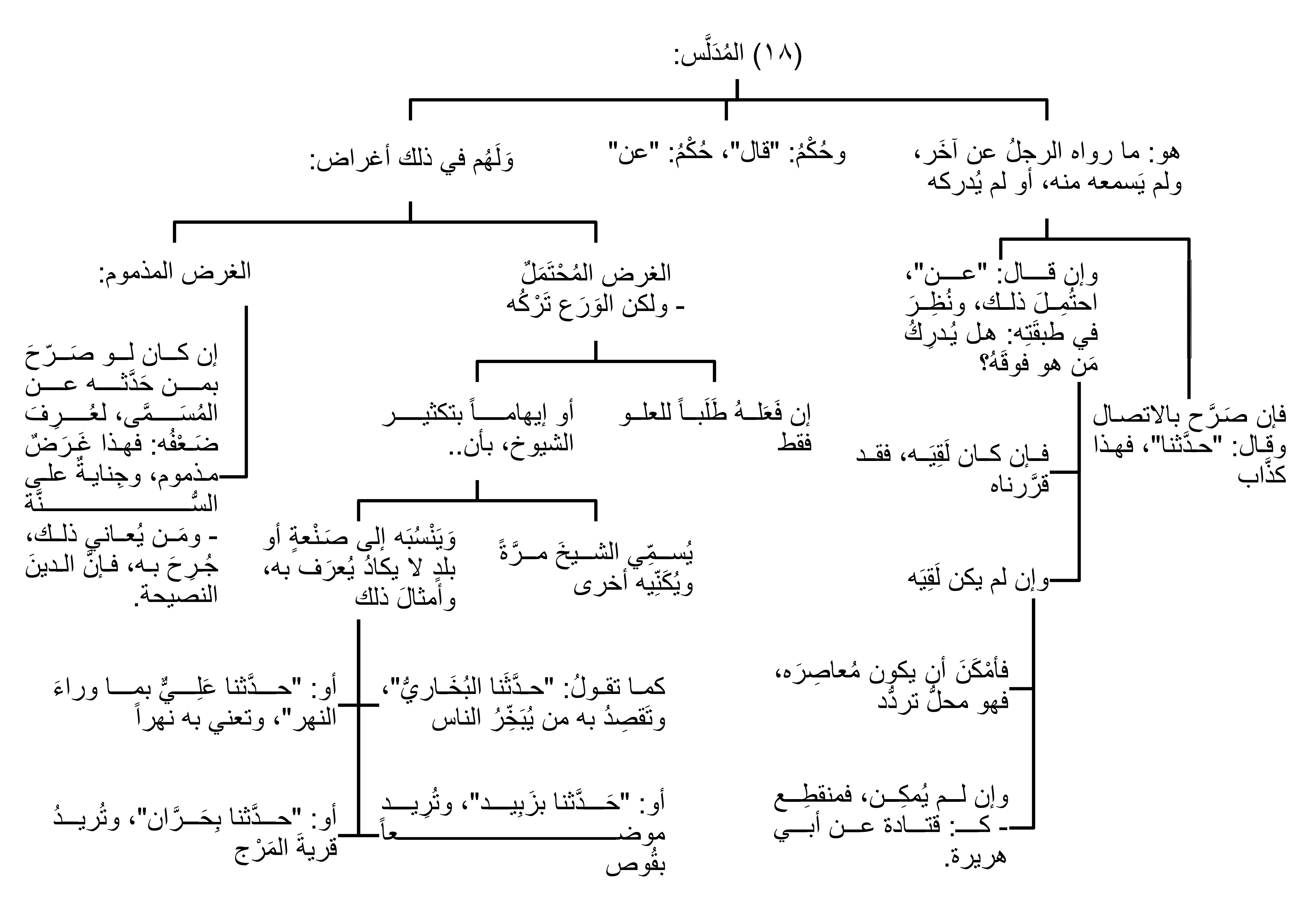

(٧) المُعْضَل:
هو ما سَقَط من إسنادِه اثنانِ فصاعداً
(٨) المنقطِع:
ما في إسنادِه سقطٌ
هذا النوعُ قلَّ مَن احتَجَّ به.
وأجوَدُ ذلك ما قال فيه مالكُ: "بلَغَنِي أنَّ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - قال: كذا وكذا". - فإنَّ مالكاً مُتَثَبِّتٌ، فلعلَّ بلاغاتهِ أقوى من مراسَيل مِثل: حُمَيد، وقتادة.
(٩، ١٠) الموقوف والمرفوع :
الموقوف: هو ما أُسنِدَ إلى صحابيّ من قولِهِ أو فعِلِه
ومُقابِلُه المرفوع:
هو: ما نُسِبَ إلى النبيّ - صلى الله عليه وسلم - من قولِه أو فعلِه
(١١) المُتَّصِل:
هو: ما اتَّصَل سَنَدُه، وسَلِمَ من الانقطاع
ويَصدُق ذلك على..
المرفوع
والموقوف.


(١٢) المُسْنَد:
- هو:
ما اتَّصَل سَنَدُه بذكرِ النبيّ - صلى الله عليه وسلم -
وقيل: يَدخُلُ في المسند كلُّ ما ذُكِرَ فيه النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - وإن كان في أثناءِ سَنَدِه انقطاع.
(١٣) الشاذّ:
- هو:
ما خالفَ راوِيهِ الثقاتِ
أو: ما انْفَرَد به مَن لا يَحتمِلُ حالُه قبولَ تفرُّدِه.
(١٤) المُنْكَر:
هو: ما انفرد الراوي الضعيفُ به
وقد يُعَدُّ مُفْرَدُ الصَّدُوقِ منكَراً.


(١٥) الغريب:
هو: ضِدُّ المشهور
وتارةً ترجعُ غرابتُه..
إلى المتن
أو إلى السَّنَد
والغريبُ صادقٌ على..
ما صَحَّ
وما لم يصحّ
والتفرُّدُ يكونُ..
لِمَا انْفَرَدَ به الراوي إسناداً أو متناً
ولِمَا تَفَرَّدَ به عن شيخٍ معيَّن - كما يقال: "لم يَروِه عن سفيان إلا ابنُ مَهْدِيّ" و "لم يَروِه عن ابن جريج إلا ابنُ المبارك"


(١٦) المُسَلْسَل:
هو: ما كان سَنَدُه على صِفةٍ واحدةٍ في طبقاته
كما سُلْسِلَ بـ "سَمِعتُ"
أو كما سُلْسِلَ بالأوليَّة إلى سُفْيَان.
وعامَّةُ المسلسلاتِ واهِيةٌ، وأكثرُها باطِلةٌ، لكذبِ رُواتها. وأقواها:
المُسَلْسَلُ بقراءة سُورة الصَّفّ
والمسلسَلُ بالدمشقيين
والمسلسَلُ بالمصريين
والمسلسَلُ بالمحمَّدِين إلى ابن شِهاب


(١٧) المُعَنْعَن:
هو: ما إسنادُه فلانٌ عن فلان
الخلاف فيه:
مِن الناس مَن قال: لا يَثْبُتُ حتى يَصِحَّ لقاءُ الراوي بشيخه يوماً ما
ومِنهم مَن اكتَفَى بِمُجرَّد إمكان اللُّقِيّ، وهو مذهَبُ مُسْلم، وقد بالَغَ في الردِّ على مخالِفِه
شرطُهُ:
- بتقدير تَيَقُّن اللقاء، يُشْتَرَطُ أن لا يكون الراوي عن شيخِهِ مُدَلِّساً..
فإن لم يكن مُدلِّساً..حَمَلناه على الاتصال
وإن كان مُدَلِّساً، فالأظهَرُ أنه لا يُحْمَلُ على السماع.
ثم إن كان المدلِّسُ عن شيخِه..
ذا تدليسٍ عن الثقات، فلا بأس
أو كان ذا تدليسٍ عن الضعفاءِ، فمردود.
فإذا قال الوليدُ أو بَقِيَّةُ: "عن الأوزاعيّ"، فواهٍ، فإنَّهما يُدلِّسانِ كثيراً عن الهَلْكَى
- ولهذا يَتَّقي أصحابُ "الصحاح" حديثَ الوليد. فما جاء إسنادُه بِصِيغةِ: "عن ابن جُرَيج"، أو: "عن الأوزاعيّ"، تجنَّبوه.
وهذا في زماننا يَعْسُرُ نقدُه على المحدِّث، فإنِّ أولئك الأئمة - كالبخاريّ وأبي حاتم وأبي داود - عايَنُوا الأصول، وعَرَفوا عِلَلَها. وأمَّا نحن، فطالَتْ علينا الأسانيدُ، وفُقِدَتْ العباراتُ المتيقَّنَة. وبمثلِ هذا ونحوِه، دَخَلَ الدَّخَلُ على الحاكم في تَصَرُّفِهِ في "المستدرك".


(١٨) المُدَلَّس:
هو: ما رواه الرجلُ عن آخَر، ولم يَسمعه منه، أو لم يُدركه
وحُكْمُ: "قال"، حُكْمُ: "عن"
وَلَهُم في ذلك أغراض:
وإن قال: "عن"، احتُمِلَ ذلك، ونُظِرَ في طبقَتِه: هل يُدرِكُ مَن هو فوقَهُ؟
فإن صَرَّح بالاتصال وقال: "حدَّثنا"، فهذا كذَّاب
فإن كان لَقِيَه، فقد قرَّرناه
وإن لم يكن لَقِيَه
فأمْكَنَ أن يكون مُعاصِرَه، فهو محلُّ تردُّد
وإن لم يُمكِن، فمنقطِع - كـ: قتادة عن أبي هريرة.
الغرض المُحْتَمَلُ - ولكن الوَرَع تَرْكُه
الغرض المذموم:
إن فَعَلَهُ طَلَباً للعلو فقط
أو إيهاماً بتكثير الشيوخ، بأن..
يُسمِّي الشيخَ مرَّةً ويُكَنِّيه أخرى
وَيَنْسُبَه إلى صَنْعةٍ أو بلدٍ لا يكادُ يُعرَف به، وأمثالَ ذلك
كما تقولُ: "حدَّثَنا البُخَاريُّ"، وتَقصِدُ به من يُبَخِّرُ الناس
أو: "حدَّثنا عَلِيٌّ بما وراءَ النهر"، وتعني به نهراً
أو: "حَدَّثنا بزَبِيد"، وتُرِيد موضعاً بقُوص
أو: "حدَّثنا بِحَرَّان"، وتُرِيدُ قريةَ المَرْج
إن كان لو صَرَّحَ بمن حَدَّثه عن المُسَمَّى، لعُرِفَ ضَعْفُه: فهذا غَرَضٌ مذموم، وجِنايةٌ على السُّنَّة
- ومَن يُعاني ذلك، جُرِحَ به، فإنَّ الدينَ النصيحة.

تابع المُدَلَّس:

وقد يؤدِّي تدليسُ الأسماء إلى جهالةِ الراوي الثقة، فيُرَدُّ خبَرُه الصحيح! فهذه مَفْسَدَة
- ولكنها في غير "جامع البخاريّ" ونحوِه، الذي تَقرَّرَ أنَّ موضوعَه للصحاح. فإنَّ الرجلَ قد قال في جامعه: "حدَّثنا عبدُ الله"، وأراد به: ابنَ صالح المصري. وقال: "حدَّثنا يعقوب"، وأراد به: ابنَ كاسِب. وفيهما لِين
- وبكل حالٍ: التدليسُ منافٍ للإخلاص، لِمَا فيه من التَّزَيُّن.

ومِن أمثلة التدليس: الحَسَنُ عن أبي هريرة

وجمهورُهم على أنه منقطع، لم يَلْقَه
- وقد رُوِيَ عن الحَسَنِ قال: "حدَّثنا أبو هريرة". فقيل: عَنَى بـ "حَدَّثَنا": أهلَ بلدِه

(١٩) المضطرب والمُعَلَّل:

ما رُوي على أوجهٍ مختلِفة، فَيعتلّ الحديث
- فإن كانت العِلّةُ غيرَ مؤثِّرة، بأن يَرويَه الثَّبْتُ على وجهٍ، ويُخالِفَه واهٍ..فليس بمَعْلُول

وقد ساق الدارقطنيُّ كثيراً مِن هذا النمط في كتاب "العِلَل" فلم يُصِب؛ لأنَّ الحُكم للثَّبْت فإن كان الثَّبْتُ أرسَلَه مثلاً والواهي وصَلَه، فلا عبرة بوصلِه لأمرين:

١- لضعفِ راويه

٢- ولأنه معلولٌ بإرسال الثَّبْت له

ثم اعلمْ أنَّ أكثَرَ المتكلَّمِ فيهم ما ضعَّفهم الحُفَّاظُ إلا لمخالفتهم للأثبات

فإن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسنادٍ، أو وَقَفَه، أو أرسَلَه، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه..فالعِبرةُ بما اجتَمَع عليه الثقاتُ، فإنَّ الواحد قد يَغلَط. وهنا قد ترجَّح ظهورُ غَلَطِه، فلا تعليل، والعِبرةُ بالجماعة

وإن تساوَى العَدَدُ، واختَلَف الحافظانِ، ولم يترجَّح الحكمُ لأحِدهما على الآخر: فهذا الضَّرْبُ يَسوقُ البخاريُّ ومسلمٌ الوجهَين مِنْهُ في كتابيهما. وبالأَولَى سَوْقُهما لما اختَلَفا في لفظِهِ إذا أمكن جَمْعُ معناه.

ومِن أمثلة اختلاف الحافِظَينِ:

أن يُسمِّي أحدُهما في الإسناد ثقةً، ويُبدِلِه الآخرُ بثقةٍ آخر
- فهذا لا يَضُرُّ في الصحة.

أو يقول أحدُهما: "عن رجل"، ويقول الآخرُ: "عن فلان" فيُسَمِّي ذلك المبهَمَ
- فهذا لا يَضُرُّ في الصحة.

وأمَّا إذا اختَلَف جماعةٌ فيه، وأَتَوْا به على أقوالٍ عدَّة: فهذا يُوهِنُ الحديث، ويَدُلُّ على أنَّ راوِيَه لم يُتقِنه

نعم، لو حَدَّثَ به على ثلاثةِ أوجهٍ تَرجِعُ إلى وجهٍ واحد، فهذا ليس بمُعْتَلّ
- كأن يقولَ مالكٌ: "عن الزُّهري، عن ابن المسَّيب، عن أبي هريرة". ويقول عُقَيلٌ: "عن الزُّهري، عن أبي سَلَمة". ويَرويَه ابنُ عيينة: "عن الزهري، عن سَعِيدٍ وأبي سَلَمة" معاً.

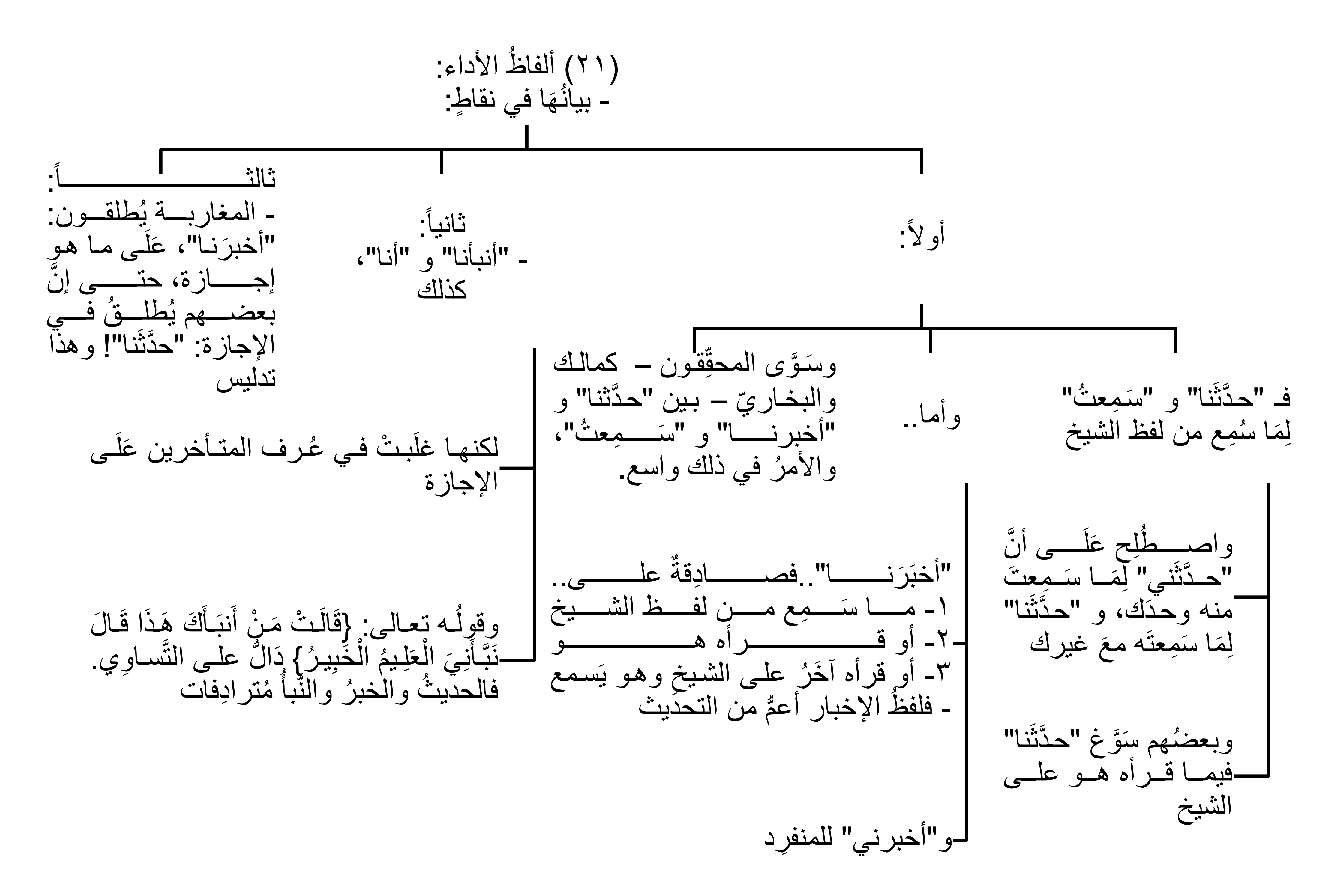
(٢٠) المُدْرَج:

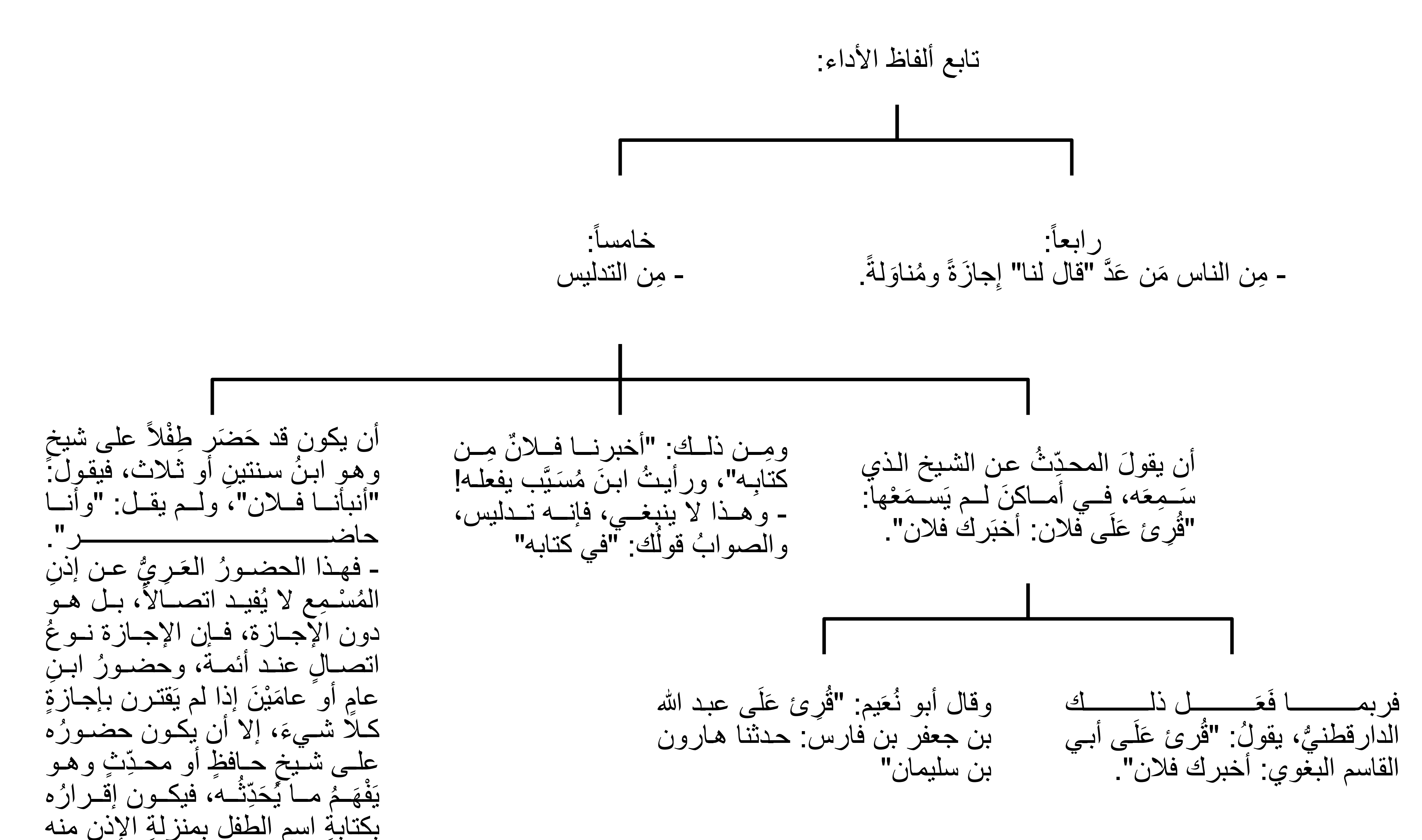
هي ألفاظٌ تقعُ من بعض الرواة متصلةً بالمَتْن، لا يبِينُ للسامع إلا أنها من صُلْبِ الحديث، ويَدلُّ دليلٌ عَلَى أنها مِن لفظِ راوٍ

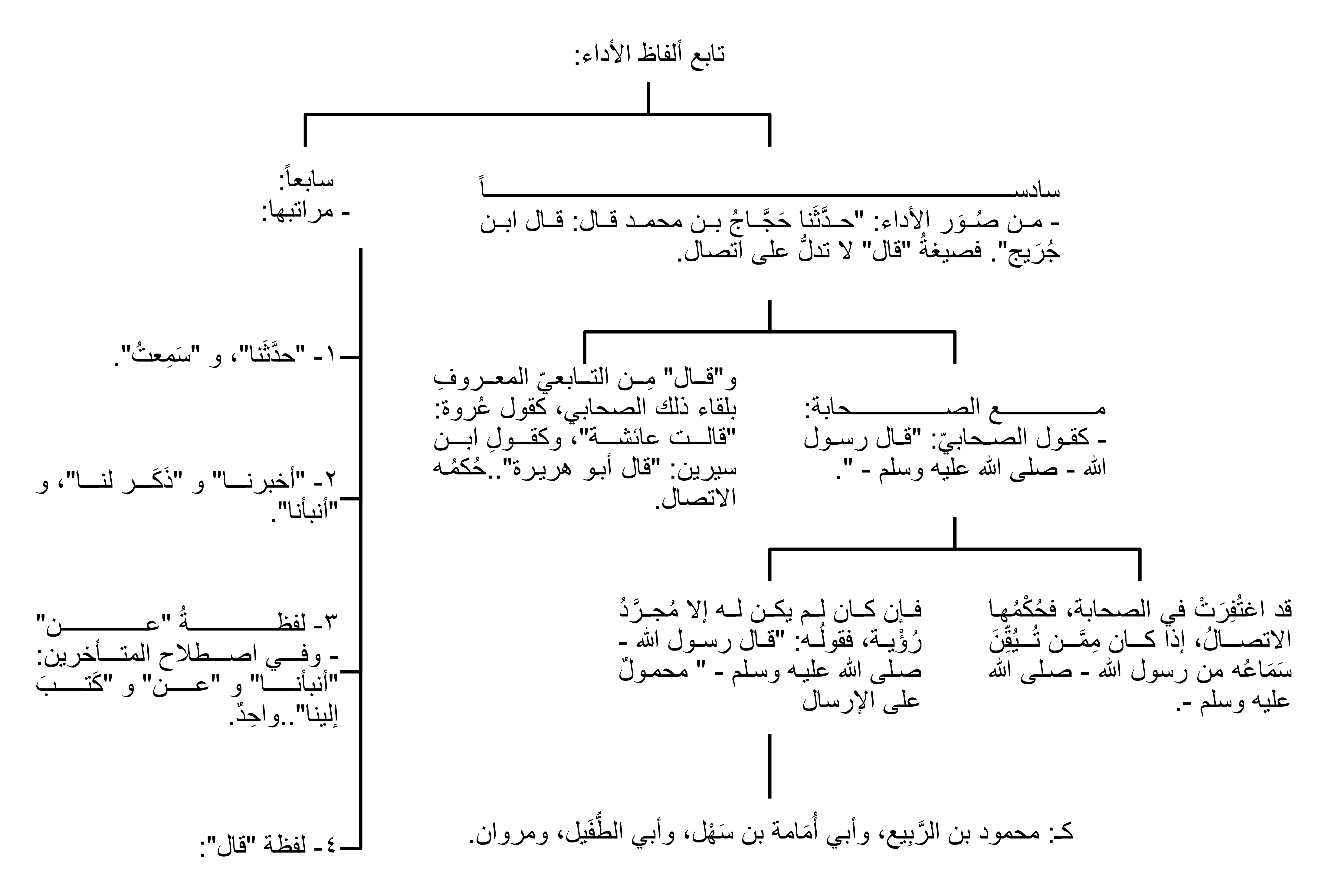
والدليلُ كأن يأتي الحديثُ مِن بعضِ الطرق بعبارةٍ تَفْصِلُ هذا من هذا - وهذا طريقٌ ظنيٌّ. فإنْ ضَعُفَ، توقَّفْنا، أو رجَّحْنا أنها من المتن

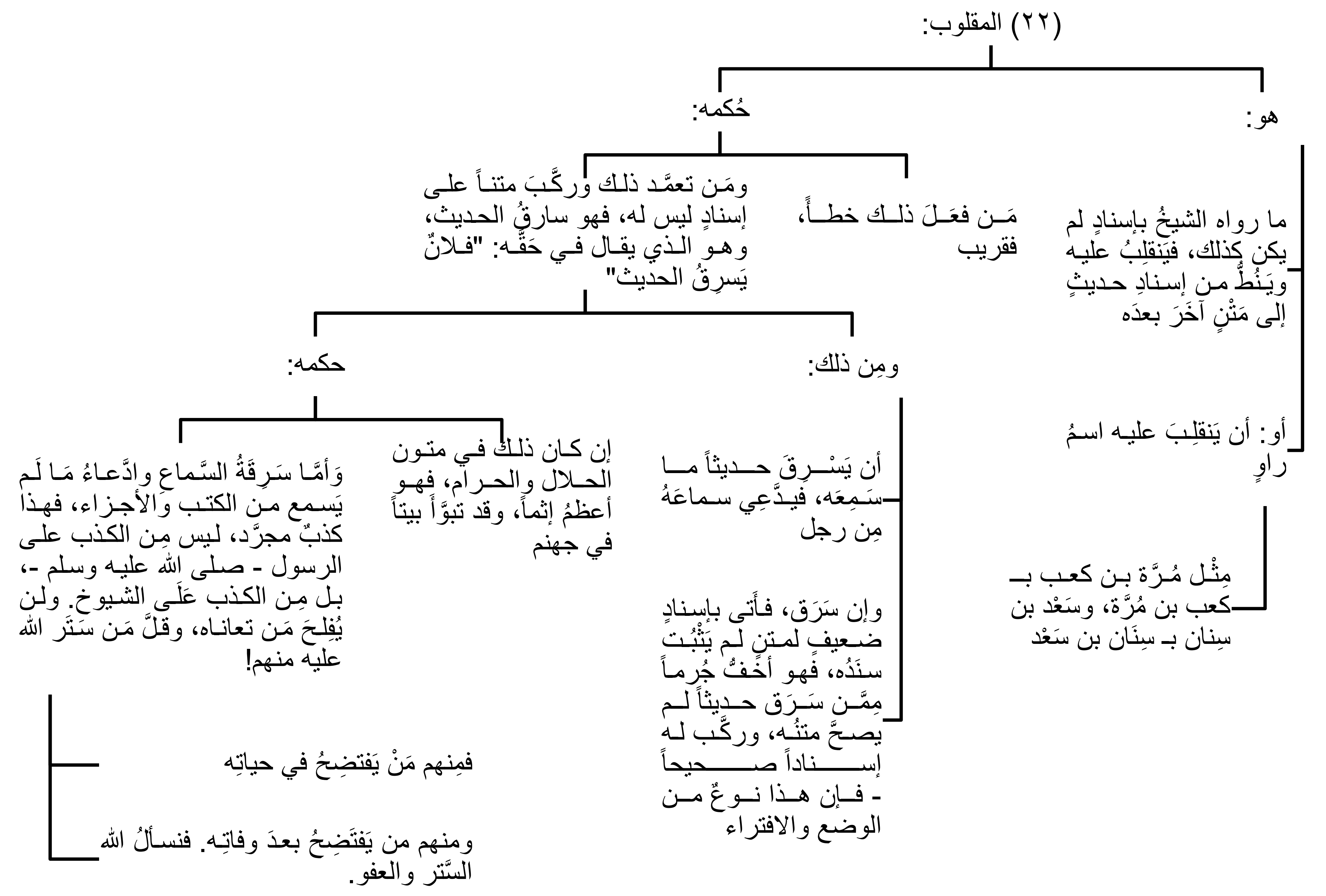
ويَبْعُدُ الإدراجُ في وسط المتن - كما لو قال: "مَن مَسَّ أُنْثَيَيْهِ وذكَرَهُ فلْيتوضأ"

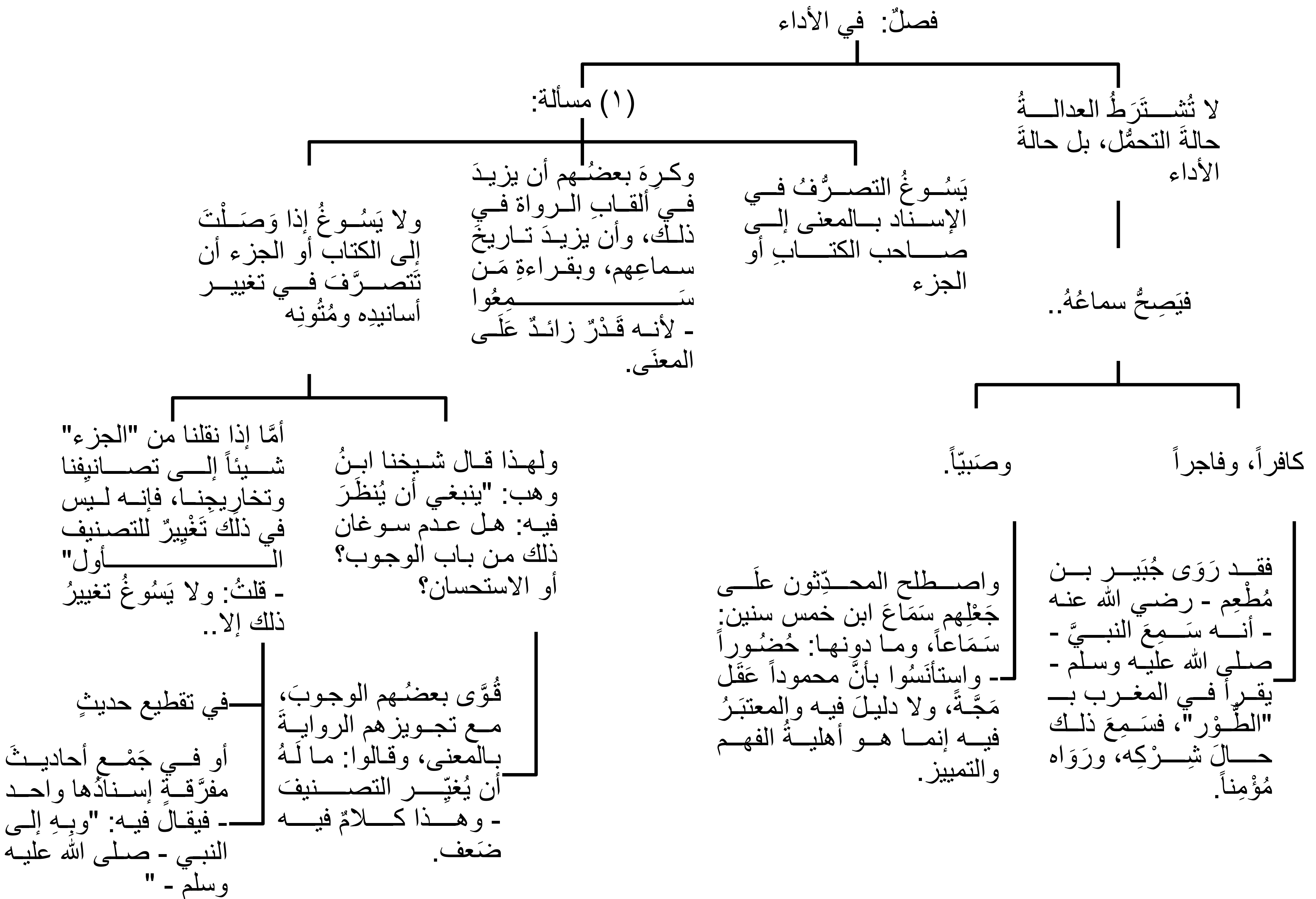
وقد صَنَّف فيه الخطيبُ تصنيفاً، وكثيرٌ منه غيرُ مُسلَّم له إدراجُه.

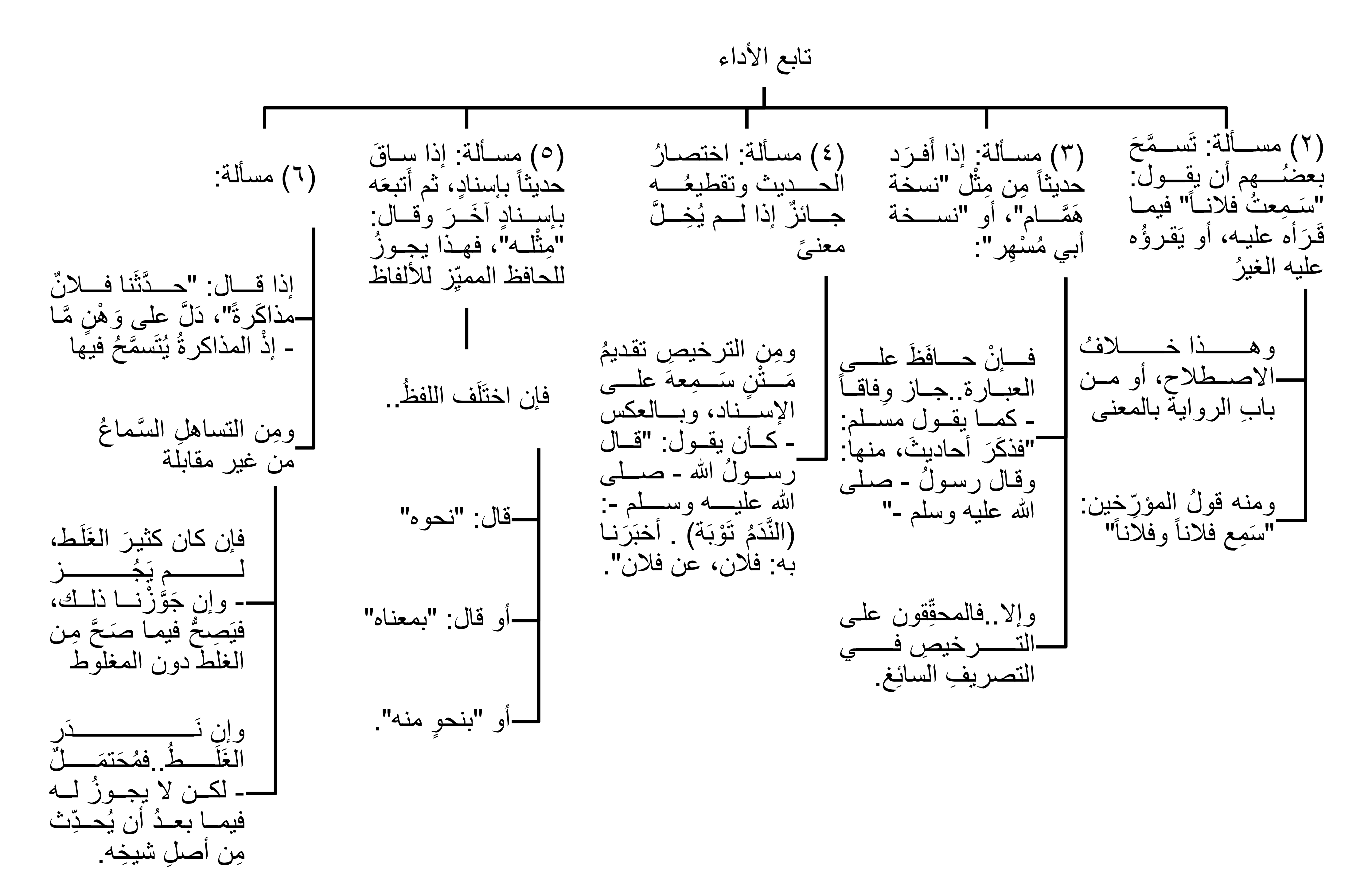

(٢١) ألفاظُ الأداء:
- بيانُهَا في نقاطٍ:
أولاً:
فـ "حدَّثَنا" و "سَمِعتُ" لِمَا سُمِع من لفظ الشيخ
واصطُلِح عَلَى أنَّ "حدَّثَني" لِمَا سَمِعتَ منه وحدَك، و "حدَّثَنا" لِمَا سَمِعتَه معَ غيرك
وبعضُهم سَوَّغ "حدَّثَنا" فيما قرأه هو على الشيخ
وأما..
"أخبَرَنا"..فصادِقةٌ على..
١- ما سَمِع من لفظ الشيخ
٢- أو قرأه هو
٣- أو قرأه آخَرُ على الشيخ وهو يَسمع
- فلفظُ الإخبار أعمُّ من التحديث
و"أخبرني" للمنفرِد
وسَوَّى المحقِّقون – كمالك والبخاريّ – بين "حدَّثنا" و "أخبرنا" و "سَمِعتُ"، والأمرُ في ذلك واسع.
لكنها غلَبتْ في عُرف المتأخرين عَلَى الإجازة
وقولُه تعالى: {قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} دَالٌّ على التَّساوِي. فالحديثُ والخبرُ والنَّبأُ مُترادِفات
ثانياً:
- "أنبأنا" و "أنا"، كذلك
ثالثاً:
- المغاربة يُطلقون: "أخبرَنا"، عَلَى ما هو إجازة، حتى إنَّ بعضهم يُطلقُ في الإجازة: "حدَّثَنا"! وهذا تدليس

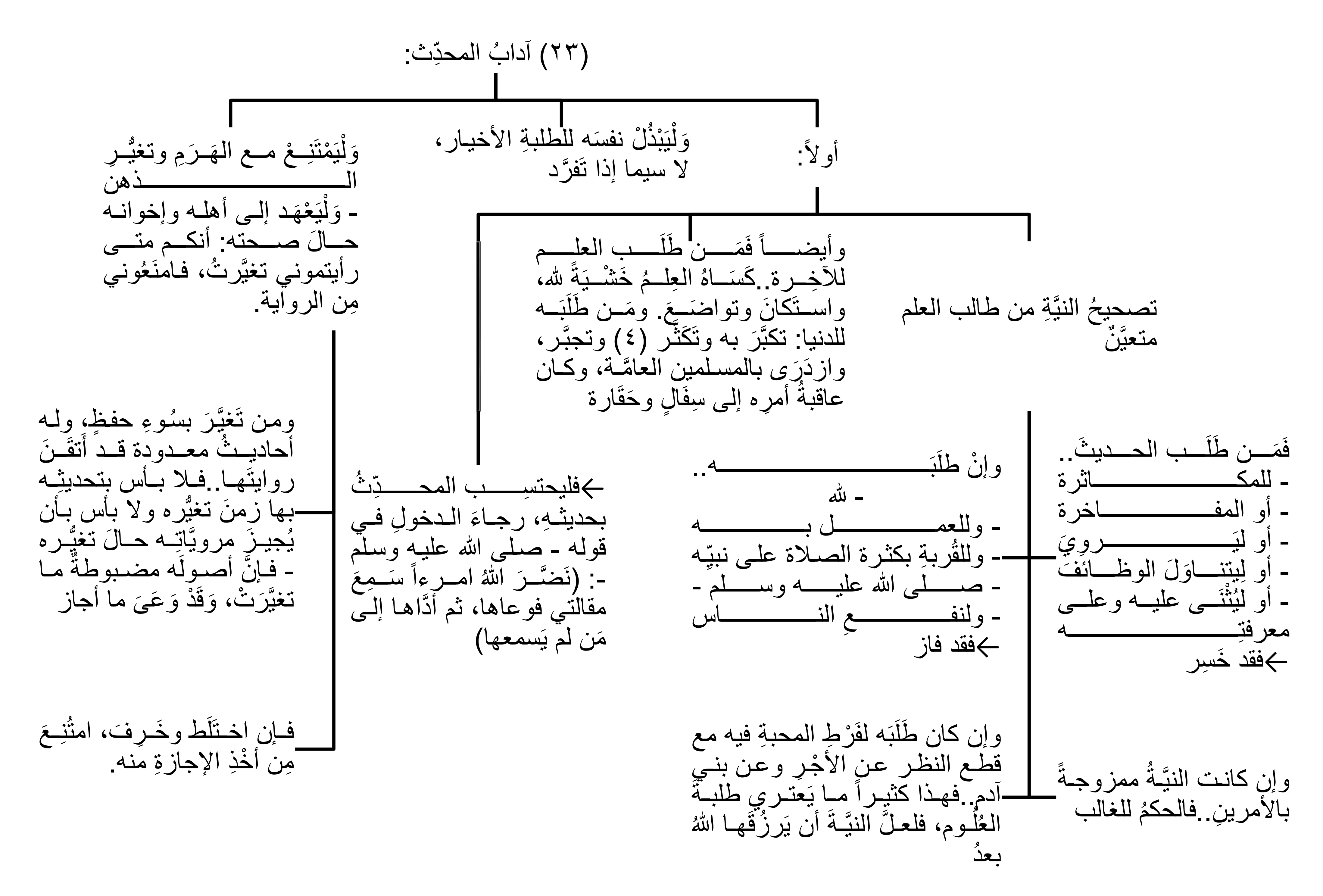

تابع ألفاظ الأداء:
رابعاً:
- مِن الناس مَن عَدَّ "قال لنا" إجازَةً ومُناوَلةً.
خامساً:
- مِن التدليس
أن يقولَ المحدِّثُ عن الشيخ الذي سَمِعَه، في أماكنَ لم يَسمَعْها: "قُرِئ عَلَى فلان: أخبَرك فلان".
ومِن ذلك: "أخبرنا فلانٌ مِن كتابِه"، ورأيتُ ابنَ مُسَيَّب يفعله! - وهذا لا ينبغي، فإنه تدليس، والصوابُ قولُك: "في كتابه"
أن يكون قد حَضَر طِفْلاً على شيخٍ وهو ابنُ سنتينِ أو ثلاث، فيقول: "أنبأنا فلان"، ولم يقل: "وأنا حاضر". - فهذا الحضورُ العَرِيُّ عن إذنِ المُسْمِعِ لا يُفيد اتصالاً، بل هو دون الإجازة، فإن الإجازة نوعُ اتصالٍ عند أئمة، وحضورُ ابنِ عامٍ أو عامَيْنَ إذا لم يَقترن بإجازةٍ كلاً شيءَ، إلا أن يكون حضورُه على شيخٍ حافظٍ أو محدِّثٍ وهو يَفْهَمُ ما يُحَدِّثُه، فيكون إقرارُه بكتابةِ اسمِ الطفل بمنزلةِ الإذنِ منه له في الرواية
فربما فَعَل ذلك الدارقطنيُّ، يقولُ: "قُرئ عَلَى أبي القاسم البغوي: أخبرك فلان".
وقال أبو نُعَيم: "قُرِئ عَلَى عبد الله بن جعفر بن فارس: حدثنا هارون بن سليمان"

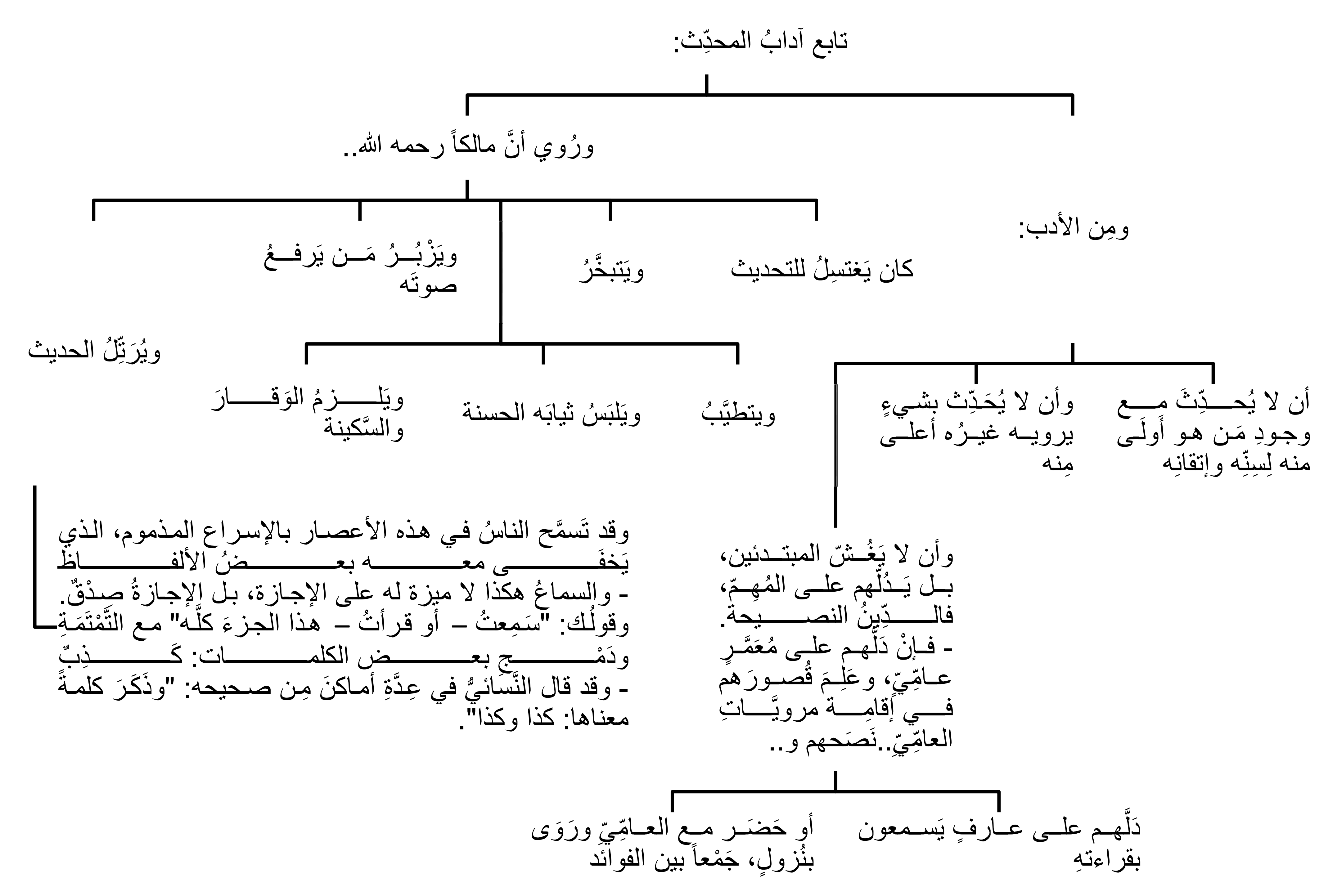

تابع ألفاظ الأداء:
سادساً
- من صُوَر الأداء: "حدَّثَنا حَجَّاجُ بن محمد قال: قال ابن جُرَيج". فصيغةُ "قال" لا تدلُّ على اتصال.
مع الصحابة:
- كقول الصحابيّ: "قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ".
و"قال" مِن التابعيّ المعروفِ بلقاء ذلك الصحابي، كقول عُروة: "قالت عائشة"، وكقولِ ابن سيرين: "قال أبو هريرة"..حُكمُه الاتصال.
قد اغتُفِرَتْ في الصحابة، فحُكْمُها الاتصالُ، إذا كان مِمَّن تُيُقِّنَ سَمَاعُه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.
فإن كان لم يكن له إلا مُجرَّدُ رُؤْيَة، فقولُه: "قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " محمولٌ على الإرسال
كـ: محمود بن الرَّبِيع، وأبي أُمَامة بن سَهْل، وأبي الطُّفَيل، ومروان.
سابعاً:
- مراتبها:
١- "حدَّثَنا"، و "سَمِعتُ".
٢- "أخبرنا" و "ذَكَر لنا"، و "أنبأنا".
٣- لفظةُ "عن"
- وفي اصطلاح المتأخرين: "أنبأنا" و "عن" و "كَتَبَ إلينا"..واحِدٌ.
٤- لفظة "قال":


(٢٢) المقلوب:
هو:
ما رواه الشيخُ بإسنادٍ لم يكن كذلك، فيَنقلِبُ عليه ويَنُطُّ من إسنادِ حديثٍ إلى مَتْنٍ آخَرَ بعدَه
أو: أن يَنقلِبَ عليه اسمُ راوٍ
مِثْل مُرَّة بن كعب بـ كعب بن مُرَّة، وسَعْد بن سِنان بـ سِنَان بن سَعْد
حُكمه:
مَن فعَلَ ذلك خطأً، فقريب
ومَن تعمَّد ذلك وركَّبَ متناً على إسنادٍ ليس له، فهو سارقُ الحديث، وهو الذي يقال في حَقِّه: "فلانٌ يَسرِقُ الحديث"
ومِن ذلك:
أن يَسْرِقَ حديثاً ما سَمِعَه، فيدَّعِي سماعَهُ مِن رجل
وإن سَرَق، فأَتى بإسنادٍ ضعيفٍ لمتنٍ لم يَثْبُت سنَدُه، فهو أخفُّ جُرماً مِمَّن سَرَق حديثاً لم يصحَّ متنُه، وركَّب له إسناداً صحيحاً - فإن هذا نوعٌ من الوضع والافتراء
حكمه:
إن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظمُ إثماً، وقد تبوَّأَ بيتاً في جهنم
وَأمَّا سَرِقَةُ السَّماعِ وادَّعاءُ مَا لَم يَسمع من الكتب والأجزاء، فهذا كذبٌ مجرَّد، ليس مِن الكذب على الرسول - صلى الله عليه وسلم -، بل مِن الكذب عَلَى الشيوخ. ولن يُفلِحَ مَن تعاناه، وقلَّ مَن سَتَرَ الله عليه منهم!
فمِنهم مَنْ يَفتضِحُ في حياتِه
ومنهم من يَفتَضِحُ بعدَ وفاتِه. فنسألُ الله السَّتر والعفو.


فصلٌ: في الأداء
لا تُشترَطُ العدالةُ حالةَ التحمُّل، بل حالةَ الأداء
فيَصِحُّ سماعُهُ..
كافراً، وفاجراً
فقد رَوَى جُبَير بن مُطْعِم - رضي الله عنه - أنه سَمِعَ النبيَّ - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في المغرب بـ "الطُّوْر"، فسَمِعَ ذلك حالَ شِرْكِه، ورَوَاه مُؤْمِناً.
وصَبِيّاً.
واصطلح المحدِّثون علَى جَعْلِهم سَمَاعَ ابن خمس سنين: سَمَاعاً، وما دونها: حُضُوراً - واستأنَسُوا بأنَّ محموداً عَقَل مَجَّةً، ولا دليلَ فيه والمعتبَرُ فيه إنما هو أهليةُ الفهم والتمييز.
(١) مسألة:
يَسُوغُ التصرُّفُ في الإسناد بالمعنى إلى صاحب الكتابِ أو الجزء
وكرِهَ بعضُهم أن يزيدَ في ألقابِ الرواة في ذلك، وأن يزيدَ تاريخَ سماعِهم، وبقراءةِ مَن سَمِعُوا - لأنه قَدْرٌ زائدٌ عَلَى المعنَى.
ولا يَسُوغُ إذا وَصَلْتَ إلى الكتاب أو الجزء أن تَتصرَّفَ في تغيير أسانيدِه ومُتُونِه
ولهذا قال شيخنا ابنُ وهب: "ينبغي أن يُنظَرَ فيه: هل عدم سوغان ذلك من باب الوجوب؟ أو الاستحسان؟
قُوَّى بعضُهم الوجوبَ، مع تجويزهم الروايةَ بالمعنى، وقالوا: ما لَهُ أن يُغيِّر التصنيفَ - وهذا كلامٌ فيه ضَعف.
أمَّا إذا نقلنا من "الجزء" شيئاً إلى تصانيفِنا وتخارِيجِنا، فإنه ليس في ذلك تَغْيِيرٌ للتصنيف الأول"
- قلتُ: ولا يَسُوغُ تغييرُ ذلك إلا..
في تقطيع حديثٍ
أو في جَمْعِ أحاديثَ مفرَّقةٍ إسنادُها واحد - فيقال فيه: "وبِهِ إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - "


تابع الأداء
(٢) مسألة: تَسمَّحَ بعضُهم أن يقول: "سَمِعتُ فلاناً" فيما قَرَأه عليه، أو يَقرؤه عليه الغيرُ
وهذا خلافُ الاصطلاحِ، أو من بابِ الروايةِ بالمعنى
ومنه قولُ المؤرِّخين: "سَمِع فلاناً وفلاناً"
(٣) مسألة: إذا أَفرَد حديثاً مِن مِثْلِ "نسخة هَمَّام"، أو "نسخة أبي مُسْهِر":
فإنْ حافَظَ على العبارة..جاز وِفاقاً - كما يقول مسلم: "فذكَرَ أحاديثَ، منها: وقال رسولُ - صلى الله عليه وسلم -"
وإلا..فالمحقِّقون على الترخيصِ في التصريفِ السائغِ.
(٤) مسألة: اختصارُ الحديث وتقطيعُه جائزٌ إذا لم يُخِلَّ معنىً
ومِن الترخيصِ تقديمُ مَتْنٍ سَمِعهَ على الإسناد، وبالعكس - كأن يقول: "قال رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم -: (النَّدَمُ تَوْبَة) . أخبَرَنا به: فلان، عن فلان".
(٥) مسألة: إذا ساقَ حديثاً بإسنادٍ، ثم أَتبعَه بإسنادٍ آخَرَ وقال: "مِثْلَه"، فهذا يجوزُ للحافظ المميِّز للألفاظ
فإن اختَلَف اللفظُ..
قال: "نحوه"
أو قال: "بمعناه"
أو "بنحوٍ منه".
(٦) مسألة:
إذا قال: "حدَّثَنا فلانٌ مذاكَرةً"، دَلَّ على وَهْنٍ مَّا - إذْ المذاكرةُ يُتَسمَّحُ فيها
ومِن التساهلِ السَّماعُ من غير مقابلة
فإن كان كثيرَ الغَلَط، لم يَجُز - وإن جَوَّزْنا ذلك، فيَصِحُّ فيما صَحَّ مِن الغلط دون المغلوط
وإن نَدَرَ الغَلَطُ..فمُحتَمَلٌ - لكن لا يجوزُ له فيما بعدُ أن يُحدِّث مِن أصلِ شيخِه.


(٢٣) آدابُ المحدِّث:
أولاً:
وَلْيَبْذُلْ نفسَه للطلبةِ الأخيار، لا سيما إذا تَفرَّد
وَلْيَمْتَنِعْ مع الهَرَمِ وتغيُّرِ الذهن
- وَلْيَعْهَد إلى أهله وإخوانه حالَ صحته: أنكم متى رأيتموني تغيَّرتُ، فامنَعُوني مِن الرواية.
تصحيحُ النيَّةِ من طالب العلم متعيَّنٌ
وأيضاً فَمَن طَلَب العلم للآخِرة..كَسَاهُ العِلمُ خَشْيَةً لله، واستَكانَ وتواضَعَ. ومَن طَلَبَه للدنيا: تكبَّرَ به وتَكَثَّر (٤) وتجبَّر، وازدَرَى بالمسلمين العامَّة، وكان عاقبةُ أمرِه إلى سِفَالٍ وحَقَارة
فَمَن طَلَب الحديثَ..
- للمكاثرة
- أو المفاخرة
- أو ليَروِيَ
- أو لِيتناوَلَ الوظائفَ
- أو لِيُثْنَى عليه وعلى معرفتِه
فقد خَسِر
وإنْ طَلَبَه..
- لله
- وللعمل به
- وللقُربةِ بكثرة الصلاة على نبيِّه - صلى الله عليه وسلم -
- ولنفعِ الناس
فقد فاز
وإن كانت النيَّةُ ممزوجةً بالأمرينِ..فالحكمُ للغالب
وإن كان طَلَبَه لفَرْطِ المحبةِ فيه مع قطع النظر عنِ الأَجْرِ وعن بني آدم..فهذا كثيراً ما يَعتري طلبةَ العُلُوم، فلعلَّ النيَّةَ أن يَرزُقَها اللهُ بعدُ
فليحتسِب المحدِّثُ بحديثِه، رجاءَ الدخولِ في قوله - صلى الله عليه وسلم -: (نَضَّرَ اللهُ امرءاً سَمِعَ مقالتي فوعاها، ثم أدَّاها إلى مَن لم يَسمعها)
ومن تَغيَّرَ بسُوءِ حفظٍ، وله أحاديثُ معدودة قد أَتقَنَ روايتَها..فلا بأس بتحديثِه بها زمنَ تغيُّره ولا بأس بأن يُجيزَ مرويَّاتِه حالَ تغيُّره - فإنَّ أصولَه مضبوطةٌ ما تغيَّرَتْ، وَقَدْ وَعَىَ ما أجاز
فإن اختلَط وخَرِفَ، امتُنِعَ مِن أَخْذِ الإجازةِ منه.


تابع آدابُ المحدِّث:
ومِن الأدب:
ورُوي أنَّ مالكاً رحمه الله..
كان يَغتسِلُ للتحديث
ويَتبخَّرُ
ويَزْبُرُ مَن يَرفعُ صوتَه
ويُرَتِّلُ الحديث
ويتطيَّبُ
ويَلبَسُ ثيابَه الحسنة
ويَلزمُ الوَقارَ والسَّكينة
أن لا يُحدِّثَ مع وجودِ مَن هو أَولَى منه لِسِنِّه وإتقانِه
وأن لا يُحَدِّث بشيءٍ يرويه غيرُه أعلى مِنه
وأن لا يَغُشّ المبتدئين، بل يَدُلّهم على المُهِمّ، فالدِّينُ النصيحة.
- فإنْ دَلّهم على مُعَمَّرٍ عامِّيّ، وعَلِمَ قُصورَهم في إقامةِ مرويّاتِ العامِّيّ..نَصَحهم و..
دَلَّهم على عارفٍ يَسمعون بقراءتهِ
أو حَضَر مع العامِّيّ ورَوَى بنُزولٍ، جَمْعاً بين الفوائد
وقد تَسمَّح الناسُ في هذه الأعصار بالإسراع المذموم، الذي يَخفَى معه بعضُ الألفاظ
- والسماعُ هكذا لا ميزة له على الإجازة، بل الإجازةُ صِدْقٌ.
وقولُك: "سَمِعتُ – أو قرأتُ – هذا الجزءَ كلَّه" مع التَّمْتَمَةِ ودَمْجِ بعضِ الكلماتِ: كَذِبٌ
- وقد قال النَّسائيُّ في عِدَّةِ أماكنَ مِن صحيحه: "وذَكَرَ كلمةً معناها: كذا وكذا".

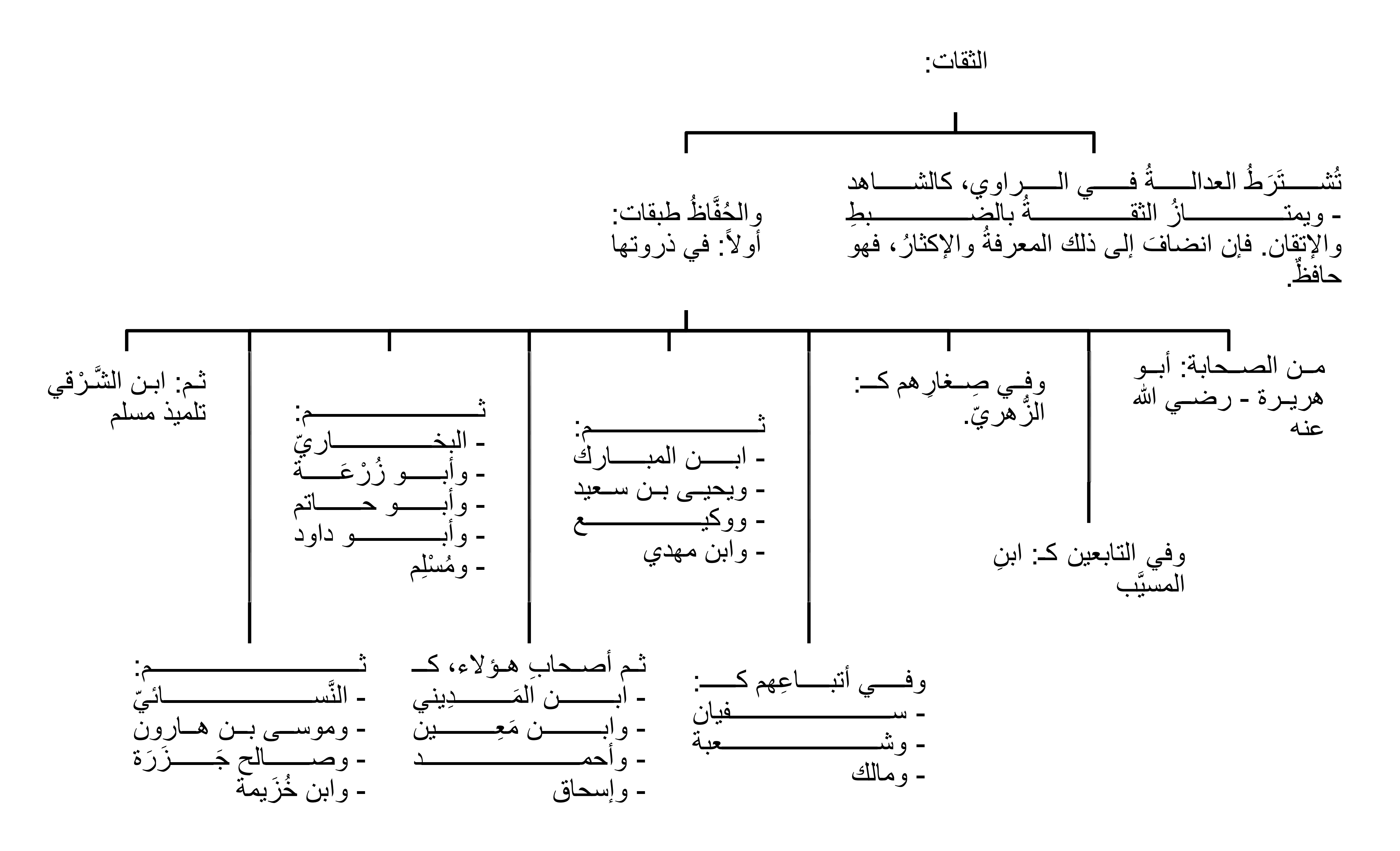
تابع آدابُ المحدِّث:
- وكان الحُفَّاظُ يَعقِدون مجالسَ للإملاء، وهذا قد عُدِمَ اليومَ

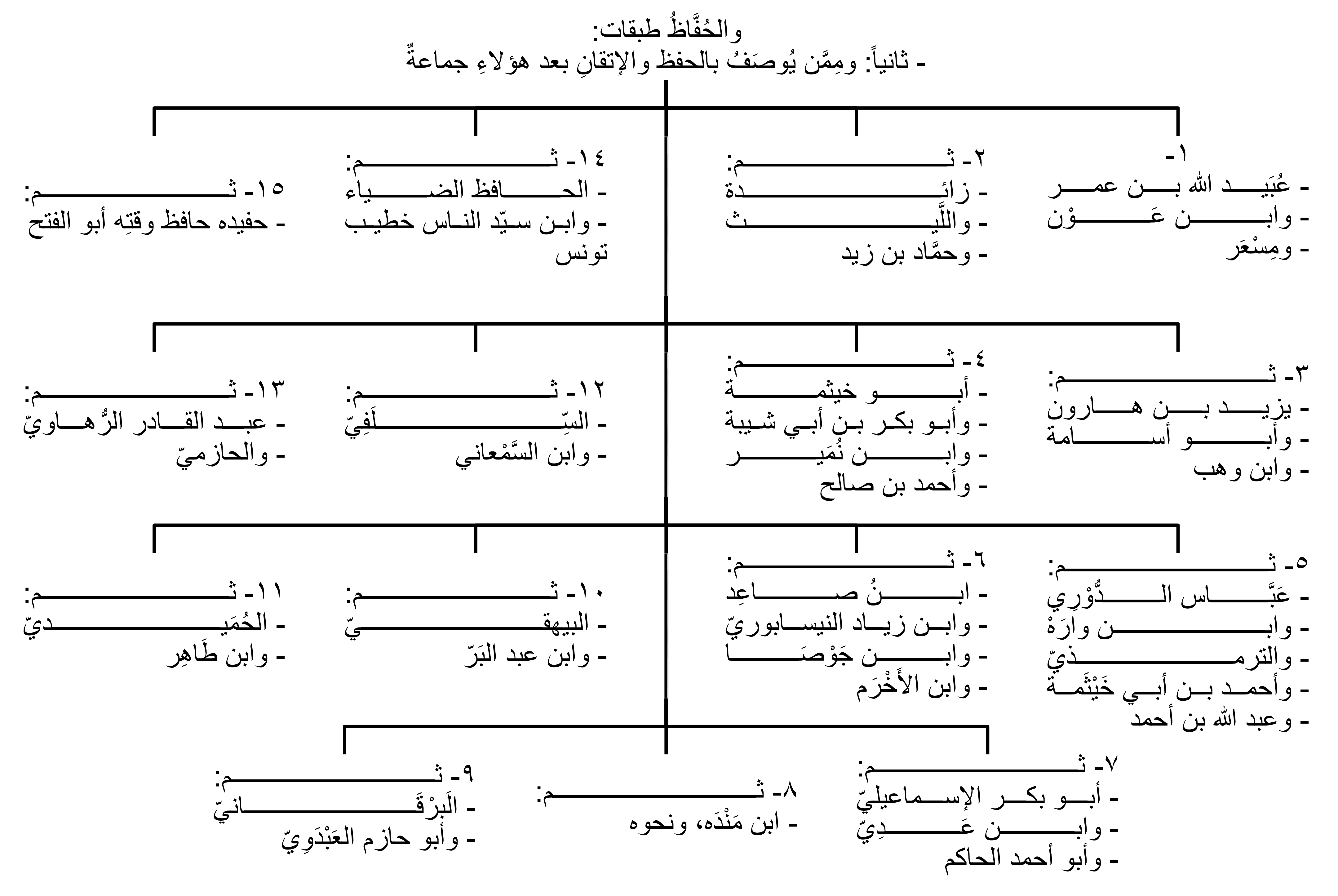
والسَّماعُ بالإملاء يكون مُحقَّقاً ببيانِ الألفاظِ للمُسمِع والسامع.

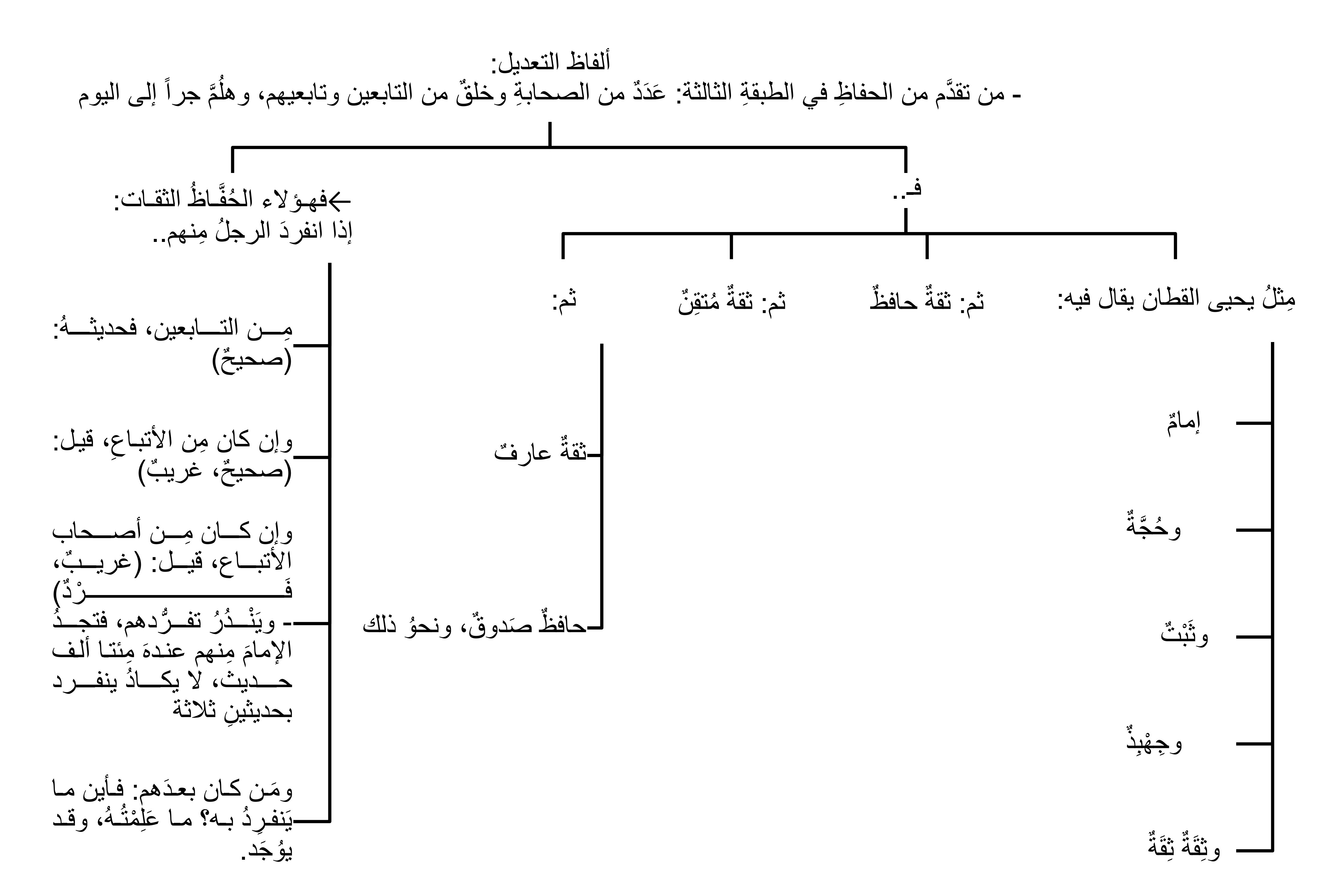
ولْيجتنِبْ روايةَ المشكلات، مِمَّا لا تحملُه قلوبُ العامَّة

فإن رَوَى ذلك، فليكن في مجالس خاصة

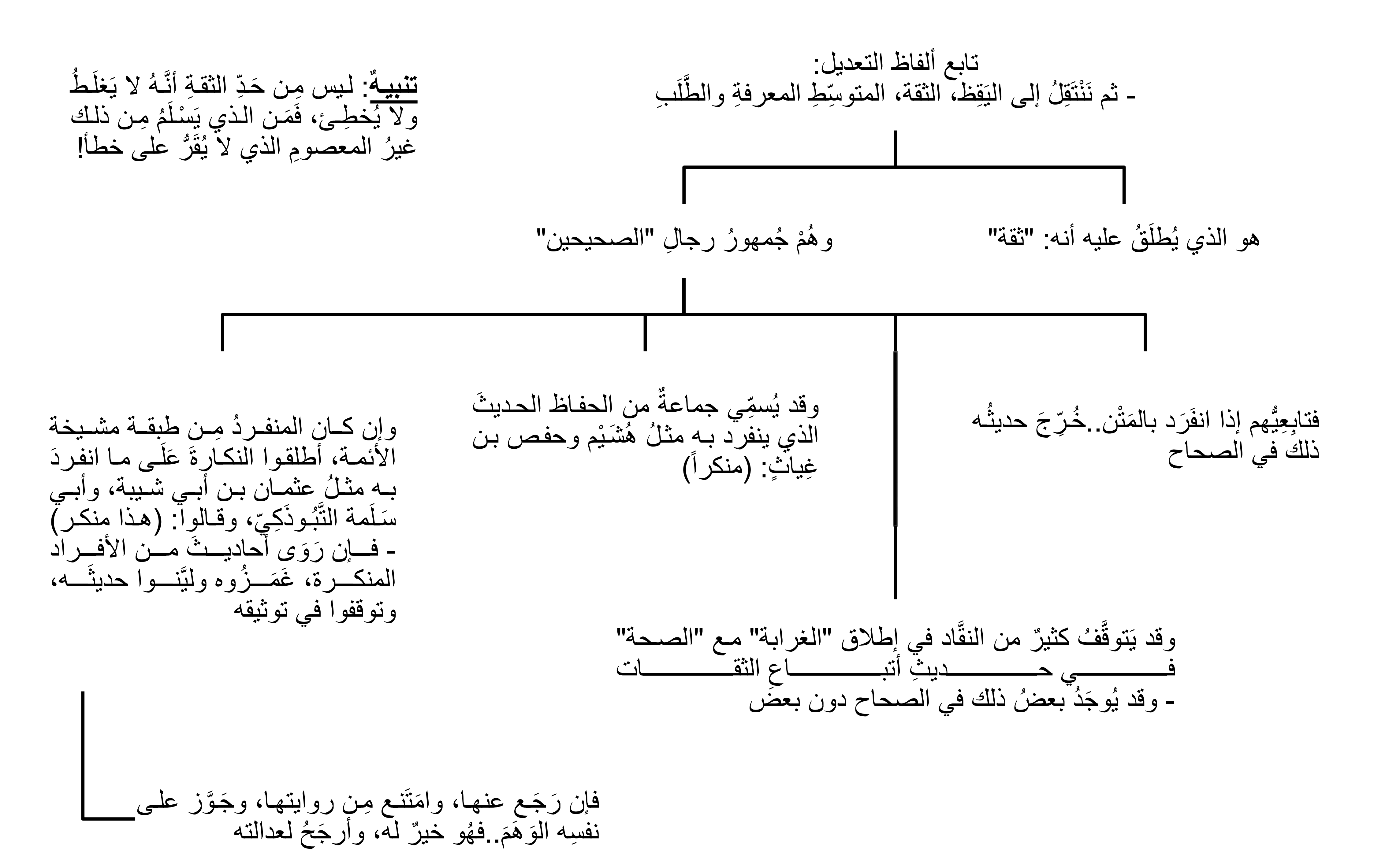
وَيَحرُمُ عليه روايةُ
١- الموضوع
٢- وروايةُ المطروح
- إلا أن يُبَيِّنه للناسِ ليَحْذَرُوه.

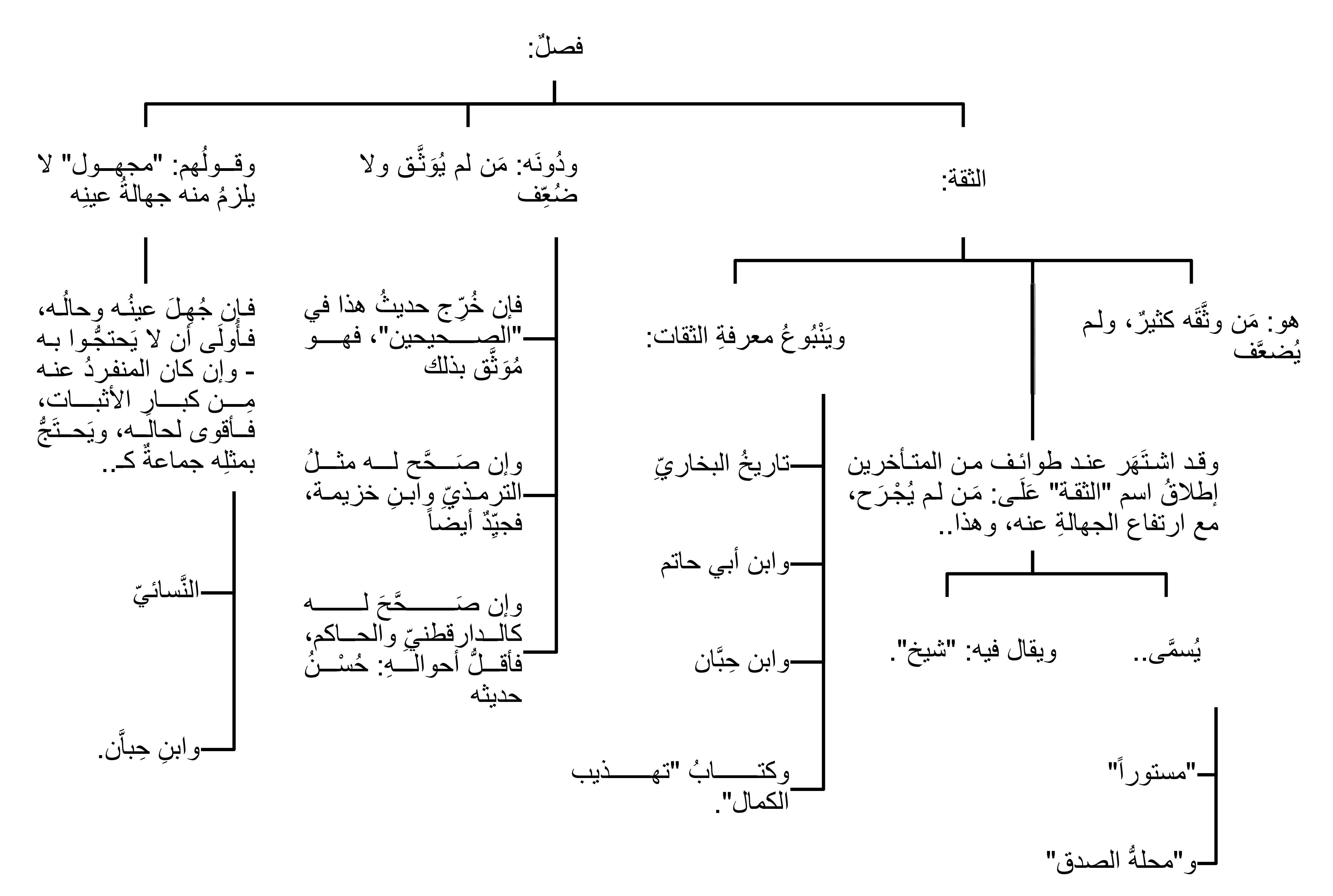

الثقات:
تُشتَرَطُ العدالةُ في الراوي، كالشاهد
- ويمتازُ الثقةُ بالضبطِ والإتقان. فإن انضافَ إلى ذلك المعرفةُ والإكثارُ، فهو حافظٌ.
والحُفَّاظُ طبقات:
أولاً: في ذروتها
من الصحابة: أبو هريرة - رضي الله عنه
وفي التابعين كـ: ابنِ المسيَّب
وفي صِغارِهم كـ: الزُّهريّ.
وفي أتباعِهم كـ:
- سفيان
- وشعبة
- ومالك
ثم:
- ابن المبارك
- ويحيى بن سعيد
- ووكيع
- وابن مهدي
ثم أصحابِ هؤلاء، كـ
- ابن المَدِيني
- وابن مَعِين
- وأحمد
- وإسحاق
ثم:
- البخاريّ
- وأبو زُرْعَة
- وأبو حاتم
- وأبو داود
- ومُسْلِم
ثم:
- النَّسائيّ
- وموسى بن هارون
- وصالح جَزَرَة
- وابن خُزَيمة
ثم: ابن الشَّرْقي تلميذ مسلم

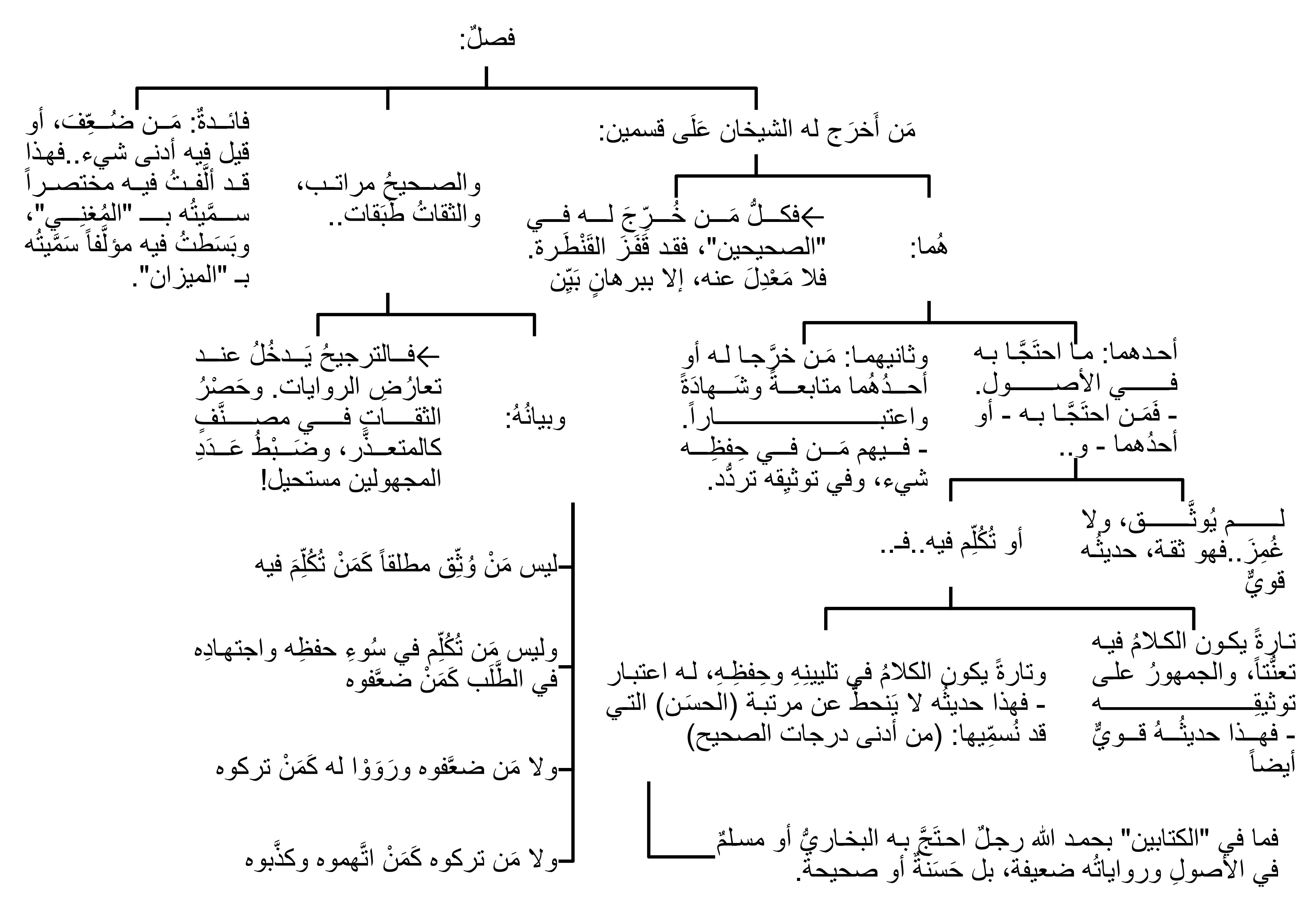

والحُفَّاظُ طبقات:
- ثانياً: ومِمَّن يُوصَفُ بالحفظ والإتقانِ بعد هؤلاءِ جماعةٌ
١- عُبَيد الله بن عمر
- وابن عَوْن
- ومِسْعَر
٢- ثم:
- زائدة
- واللَّيث
- وحمَّاد بن زيد
٣- ثم:
- يزيد بن هارون
- وأبو أسامة
- وابن وهب
٤- ثم:
- أبو خيثمة
- وأبو بكر بن أبي شيبة
- وابن نُمَير
- وأحمد بن صالح
٥- ثم:
- عَبَّاس الدُّوْري
- وابن وارَهْ
- والترمذيّ
- وأحمد بن أبي خَيْثَمة
- وعبد الله بن أحمد
٦- ثم:
- ابنُ صاعِد
- وابن زياد النيسابوريّ
- وابن جَوْصَا
- وابن الأَخْرَم
٧- ثم:
- أبو بكر الإسماعيليّ
- وابن عَدِيّ
- وأبو أحمد الحاكم
٨- ثم:
- ابن مَنْدَه، ونحوه
٩- ثم:
- البَرْقَانيّ
- وأبو حازم العَبْدَوِيّ
١٠- ثم:
- البيهقيّ
- وابن عبد البَرّ
١١- ثم:
- الحُمَيديّ
- وابن طَاهِر
١٢- ثم:
- السِّلَفِيّ
- وابن السَّمْعاني
١٣- ثم:
- عبد القادر الرُّهاويّ
- والحازميّ
١٤- ثم:
- الحافظ الضياء
- وابن سيّد الناس خطيب تونس
١٥- ثم:
- حفيده حافظ وقتِه أبو الفتح


ألفاظ التعديل:
- من تقدَّم من الحفاظِ في الطبقةِ الثالثة: عَدَدٌ من الصحابةِ وخلقٌ من التابعين وتابعيهم، وهلُمَّ جراً إلى اليوم
فـ..
مِثلُ يحيى القطان يقال فيه:
إمامٌ
وحُجَّةٌ
وثَبْتٌ
وجِهْبِذٌ
وثِقَةٌ ثِقَةٌ
ثم: ثقةٌ حافظٌ
ثم: ثقةٌ مُتقِنٌ
ثم:
ثقةٌ عارفٌ
حافظٌ صَدوقٌ، ونحوُ ذلك
فهؤلاء الحُفَّاظُ الثقات:
إذا انفردَ الرجلُ مِنهم..
مِن التابعين، فحديثهُ: (صحيحٌ)
وإن كان مِن الأتباعِ، قيل: (صحيحٌ، غريبٌ)
وإن كان مِن أصحاب الأتباع، قيل: (غريبٌ، فَرْدٌ)
- ويَنْدُرُ تفرُّدهم، فتجِدُ الإمامَ مِنهم عندهَ مِئتا ألف حديث، لا يكادُ ينفرد بحديثينِ ثلاثة
ومَن كان بعدَهم: فأين ما يَنفرِدُ به؟ ما عَلِمْتُهُ، وقد يُوجَد.

مُصْطفَى دَنْقَش

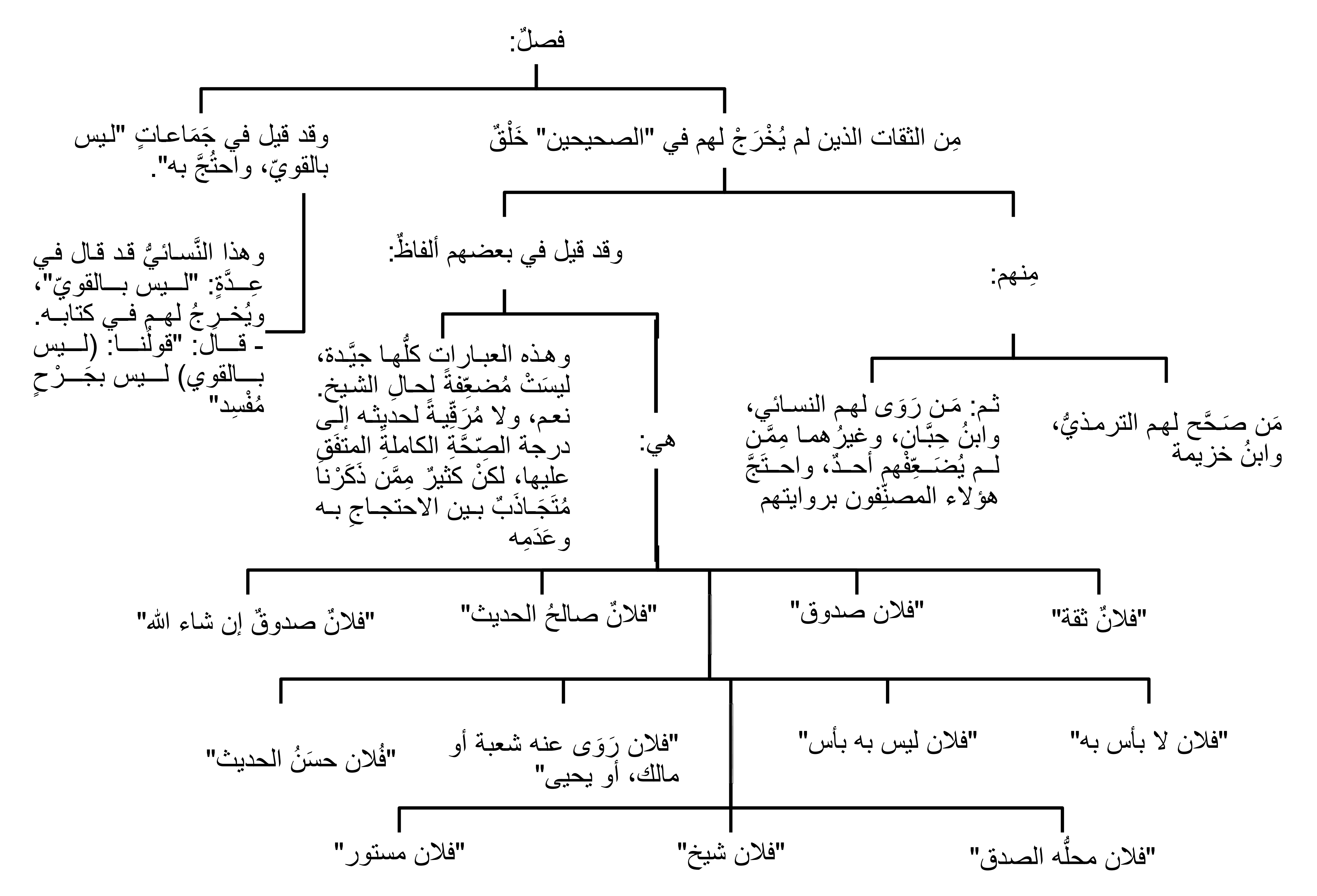

تابع ألفاظ التعديل:
- ثم نَنْتَقِلُ إلى اليَقِظ، الثقة، المتوسِّطِ المعرفةِ والطَّلَبِ
تنبيهٌ: ليس مِن حَدِّ الثقةِ أنَّهُ لا يَغلَطُ ولا يُخطِئ، فَمَن الذي يَسْلَمُ مِن ذلك غيرُ المعصومِ الذي لا يُقَرُّ على خطأ!
هو الذي يُطلَقُ عليه أنه: "ثقة"
وهُمْ جُمهورُ رجالِ "الصحيحين"
فتابِعِيُّهم إذا انفَرَد بالمَتْن..خُرِّجَ حديثُه ذلك في الصحاح
وقد يَتوقَّفُ كثيرٌ من النقَّاد في إطلاق "الغرابة" مع "الصحة" في حديثِ أتباعِ الثقات
- وقد يُوجَدُ بعضُ ذلك في الصحاح دون بعض
وقد يُسمِّي جماعةٌ من الحفاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هُشَيْم وحفص بن غِياثٍ: (منكراً)
وإن كان المنفردُ مِن طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارةَ عَلَى ما انفردَ به مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سَلَمة التَّبُوذَكِيّ، وقالوا: (هذا منكر)
- فإن رَوَى أحاديثَ من الأفراد المنكرة، غَمَزُوه وليَّنوا حديثَه، وتوقفوا في توثيقه
فإن رَجَع عنها، وامتَنع مِن روايتها، وجَوَّز على نفسِه الوَهَمَ..فهُو خيرٌ له، وأرجَحُ لعدالته

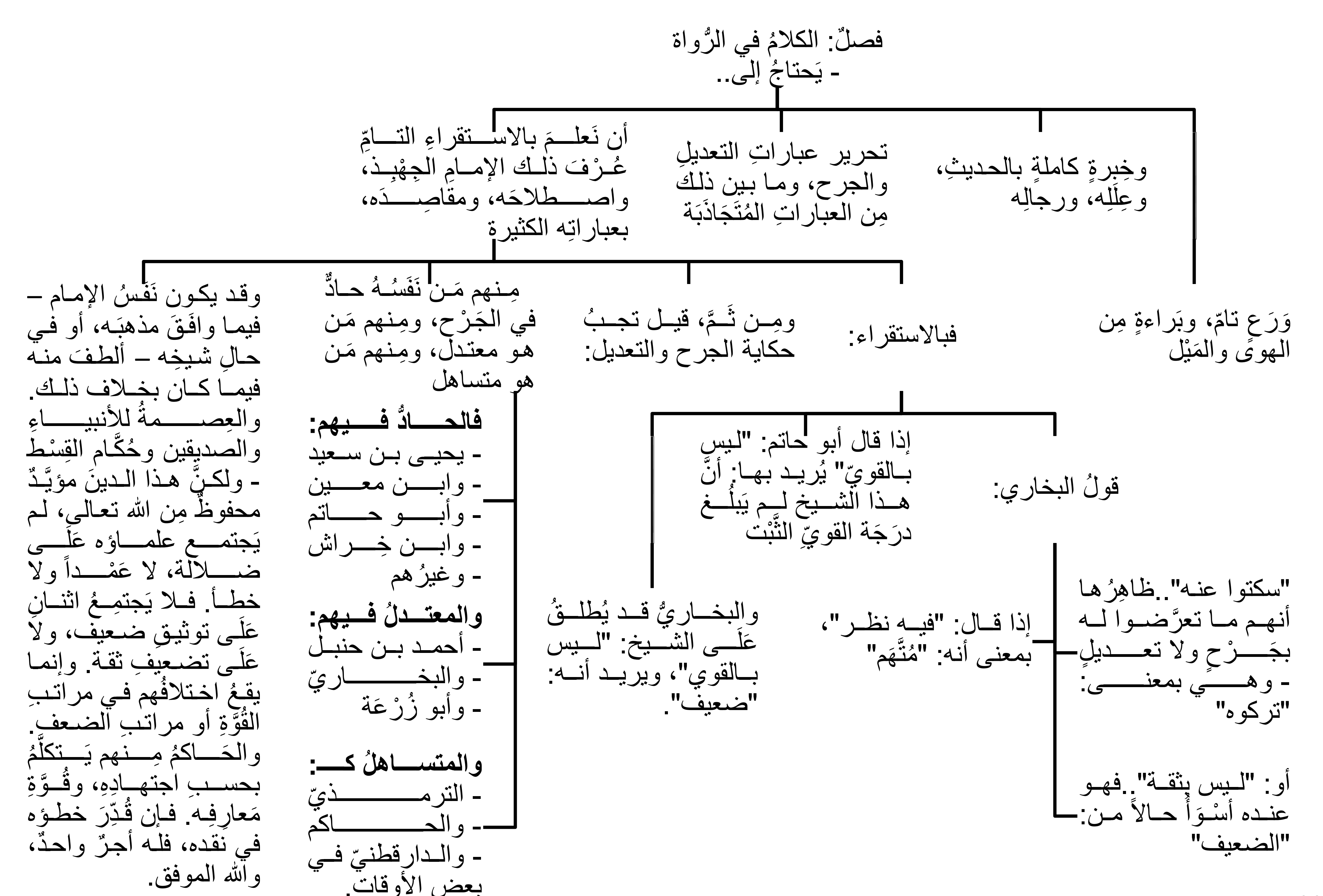

فصلٌ:
الثقة:
هو: مَن وثَّقَه كثيرٌ، ولم يُضعَّف
وقد اشتَهَر عند طوائف من المتأخرين إطلاقُ اسم "الثقة" عَلَى: مَن لم يُجْرَح، مع ارتفاع الجهالةِ عنه، وهذا..
يُسمَّى..
"مستوراً"
و"محلةُ الصدق"
ويقال فيه: "شيخ".
ويَنْبُوعُ معرفةِ الثقات:
تاريخُ البخاريِّ
وابن أبي حاتم
وابن حِبَّان
وكتابُ "تهذيب الكمال".
ودُونَه: مَن لم يُوَثَّق ولا ضُعِّف
فإن خُرِّج حديثُ هذا في "الصحيحين"، فهو مُوَثَّق بذلك
وإن صَحَّح له مثلُ الترمذيِّ وابنِ خزيمة، فجيِّدٌ أيضاً
وإن صَحَّحَ له كالدارقطنيِّ والحاكم، فأقلُّ أحوالِهِ: حُسْنُ حديثه
وقولُهم: "مجهول" لا يلزمُ منه جهالةُ عينِه
فإن جُهِلَ عينُه وحالُه، فأَولَى أن لا يَحتجُّوا به - وإن كان المنفردُ عنه مِن كبارِ الأثبات، فأقوى لحالِه، ويَحتَجُّ بمثلِه جماعةٌ كـ..
النَّسائيّ
وابنِ حِبانَ.



فصلٌ:
مَن أَخرَج له الشيخان عَلَى قسمين:
هُما:
أحدهما: ما احتَجَّا به في الأصول.
- فَمَن احتَجَّا به - أو أحدُهما - و..
لم يُوثَّق، ولا غُمِزَ..فهو ثقة، حديثُه قويٌّ
أو تُكُلِّم فيه..فـ..
تارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقِه
- فهذا حديثُه قويٌّ أيضاً
وتارةً يكون الكلامُ في تليينِه وحِفظِه، له اعتبار
- فهذا حديثُه لا يَنحطُّ عن مرتبة (الحسَن) التي قد نُسمِّيها: (من أدنى درجات الصحيح)
وثانيهما: مَن خرَّجا له أو أحدُهُما متابعةً وشَهادَةً واعتباراً.
- فيهم مَن في حِفظِه شيء، وفي توثيقِه تردُّد.
فما في "الكتابين" بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ ورواياتُه ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة.
←فكلُّ مَن خُرِّجَ له في "الصحيحين"، فقد قَفَزَ القَنْطَرة. فلا مَعْدِلَ عنه، إلا ببرهانٍ بَيِّن
والصحيحُ مراتب، والثقاتُ طَبَقات..
←فالترجيحُ يَدخُلُ عند تعارُضِ الروايات. وحَصْرُ الثقاتِ في مصنَّفٍ كالمتعذِّر، وضَبْطُ عَدَدِ المجهولين مستحيل!
وبيانُهُ:
ليس مَنْ وُثِّق مطلقاً كَمَنْ تُكُلِّمَ فيه
وليس مَن تُكُلِّم في سُوءِ حفظِه واجتهادِه في الطَّلَب كَمَنْ ضعَّفوه
ولا مَن ضعَّفوه ورَوَوْا له كَمَنْ تركوه
ولا مَن تركوه كَمَنْ اتَّهموه وكذَّبوه
فائدةٌ: مَن ضُعِّفَ، أو قيل فيه أدنى شيء..فهذا قد أَلَّفتُ فيه مختصراً سمَّيتُه بـ "المُغنِي"، وبَسَطتُ فيه مؤلَّفاً سَمَّيتُه بـ "الميزان".

مُصْطفَى دَنْقَش


فصلٌ:
مِن الثقات الذين لم يُخْرَجْ لهم في "الصحيحين" خَلْقٌ
وقد قيل في جَمَاعاتٍ "ليس بالقويّ، واحتُجَّ به".
وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: "ليس بالقويّ"، ويُخرِجُ لهم في كتابه.
- قال: "قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِد"
وقد قيل في بعضهم ألفاظٌ:
مِنهم:
مَن صَحَّح لهم الترمذيُّ، وابنُ خزيمة
ثم: مَن رَوَى لهم النسائي، وابنُ حِبَّان، وغيرُهما مِمَّن لم يُضَعِّفْهم أحدٌ، واحتَجَّ هؤلاء المصنِّفون بروايتهم
وهذه العبارات كلُّها جيِّدة، ليسَتْ مُضعِّفةً لحالِ الشيخ. نعم، ولا مُرَقِّيةً لحديثِه إلى درجة الصِّحَّةِ الكاملةِ المتفَق عليها، لكنْ كثيرٌ مِمَّن ذَكَرْنا مُتَجاذَبٌ بين الاحتجاجِ به وعَدَمِه
هي:
"فلانٌ ثقة"
"فلان صدوق"
"فلانٌ صالحُ الحديث"
"فلانٌ صدوقٌ إن شاء الله"
"فلان لا بأس به"
"فلان ليس به بأس"
"فلان رَوَى عنه شعبة أو مالك، أو يحيى"
"فُلان حسَنُ الحديث"
"فلان محلُّه الصدق"
"فلان شيخ"
"فلان مستور"


فصلٌ: الكلامُ في الرُّواة
- يَحتاجُ إلى..
وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ، وعِلَلِه، ورجالِه
تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك مِن العباراتِ المُتَجَاذَبَة
أن نَعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجِهْبِذ، واصطلاحَه، ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة
وَرَعٍ تامّ، وبَراءةٍ مِن الهوى والمَيْل
فبالاستقراء:
ومِن ثَمَّ، قيل تجب حكاية الجرح والتعديل:
مِنهم مَن نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومِنهم مَن هو معتدل، ومِنهم مَن هو متساهل
وقد يكون نَفَسُ الإمام – فيما وافَقَ مذهبَه، أو في حالِ شيخِه – ألطفَ منه فيما كان بخلاف ذلك. والعِصمةُ للأنبياءِ والصديقين وحُكَّام القِسْط - ولكنَّ هذا الدينَ مؤيَّدٌ محفوظٌ مِن الله تعالى، لم يَجتمع علماؤه عَلَى ضلالة، لا عَمْداً ولا خطأ. فلا يَجتمِعُ اثنانِ عَلَى توثيقِ ضعيف، ولا عَلَى تضعيفِ ثقة. وإنما يقعُ اختلافُهم في مراتبِ القُوَّةِ أو مراتبِ الضعف. والحَاكمُ مِنهم يَتكلَّمُ بحسبِ اجتهادِهِ، وقُوَّةِ مَعارِفِه. فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده، فله أجرٌ واحدٌ، والله الموفق.
قولُ البخاري:
إذا قال أبو حاتم: "ليس بالقويّ" يُريد بها: أنَّ هذا الشيخ لم يَبلُغ درَجَة القويِّ الثَّبْت
والبخاريُّ قد يُطلقُ عَلَى الشيخ: "ليس بالقوي"، ويريد أنه: "ضعيف".
"سكتوا عنه"..ظاهِرُها أنهم ما تعرَّضوا له بجَرْحٍ ولا تعديلٍ
- وهي بمعنى: "تركوه"
أو: "ليس بثقة"..فهو عنده أسْوَأُ حالاً من: "الضعيف"
إذا قال: "فيه نظر"، بمعنى أنه: "مُتَّهَم"
فالحادُّ فيهم:
- يحيى بن سعيد
- وابن معين
- وأبو حاتم
- وابن خِراش
- وغيرُهم
والمعتدلُ فيهم:
- أحمد بن حنبل
- والبخاريّ
- وأبو زُرْعَة
والمتساهلُ كـ:
- الترمذيّ
- والحاكم
- والدارقطنيّ في بعض الأوقات.

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع الكلامُ في الرُّواة

- ما سبق فيما إذا تكلَّموا في نقدِ شيخ وَرَدَ شيءٌ في حِفظِه وغَلَطِه، فإن كان كلامُهم فيه مِن جهةِ مُعتَقَدِه، فهو على مراتب:

بيانُها:

- منهم مَن بِدْعَتُه غليظة
- ومنهم مَن بِدْعَتُه دون ذلك
- ومنهم الداعي إلى بدعتِه
- ومنهم الكافُّ
- ومنهم ما بينَ ذلك

التقسيم:

متى جَمَع الغِلَظَ والدعوةَ..تُجُنِّبَ الأخذُ عنه

فالغِلَظُ كـ..
- غُلاةِ الخوارج
- والجهمية
- والرافضة

ومَن كان داعيةً مُتَجاهِراً ببدعتِه..فَلْيُترَك إهانةً له، وإخماداً لمذهبِه، اللهم إلا أن يكون عنده أثَرٌ تفرَّدَ به، فنُقدِّمُ سَمَاعَهُ منه

ومتى جَمَع الخِفَّةَ والكفَّ..أَخذوا عنه وقَبِلُوه

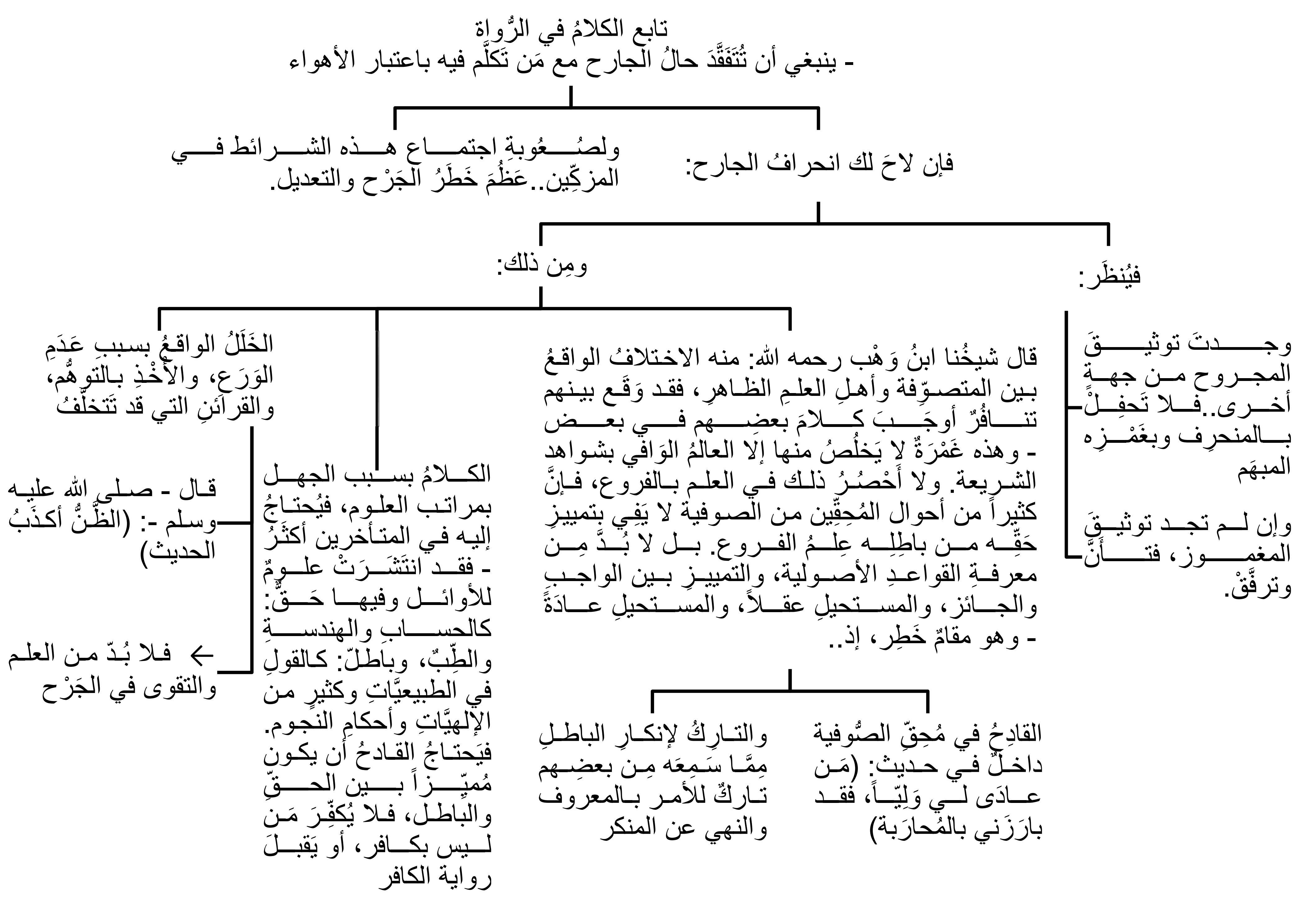
- والخِفَّةُ كـ..
- التشيُّع
- والإرجاء

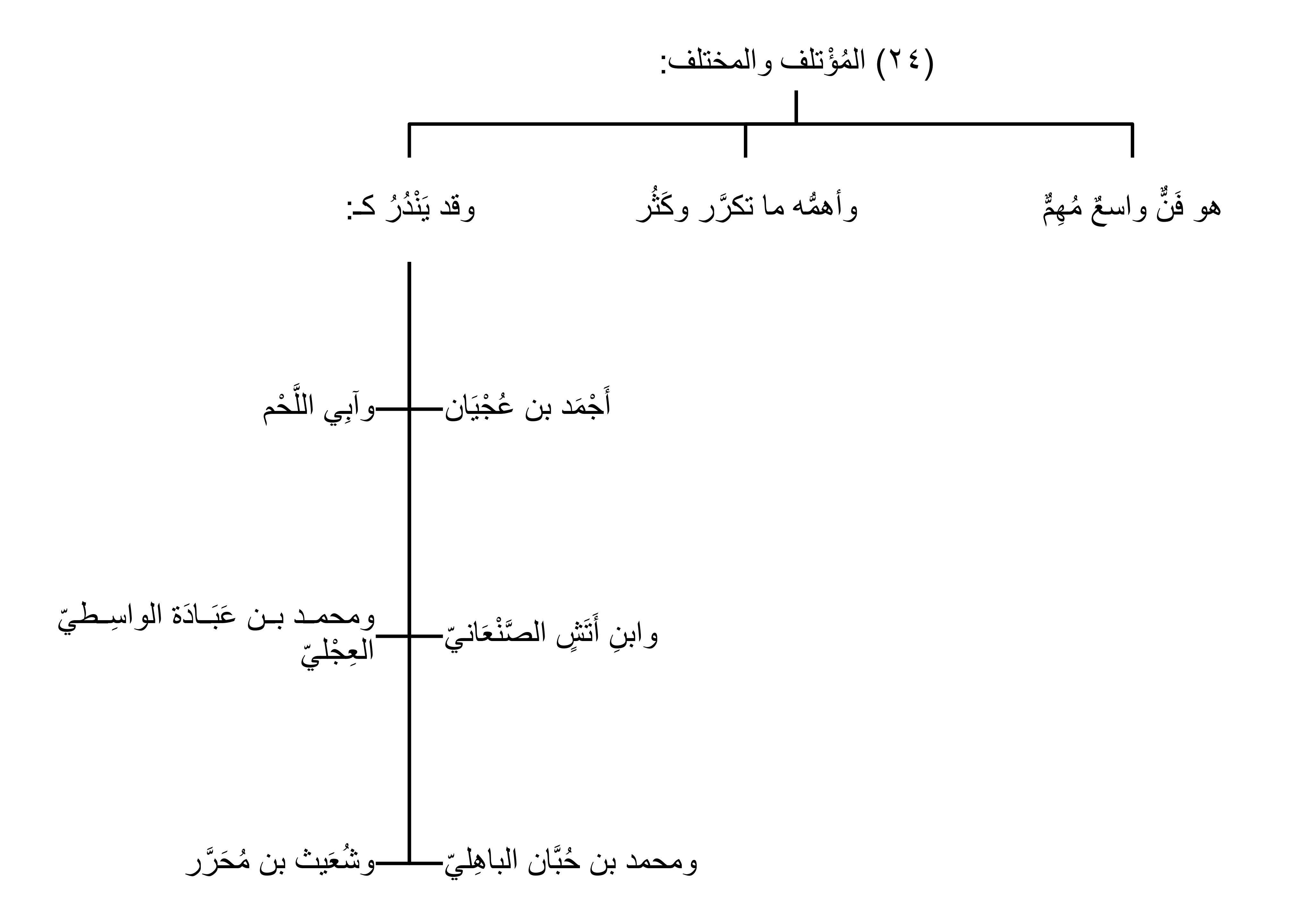
قال شيخنا : العقائدُ أَوجبَتْ تكفيرَ البعضِ للبعض، أو التبديعَ، وأَوجبَتْ العَصَبِيَّةَ. ونشأ من ذلك الطعنُ بالتكفيرِ والتبديع، وهو كثيرٌ في الطبقة المتوسِّطةِ من المتقدمين. والذي تَقرَّرَ عندنا: أنه لا تُعتَبَرُ المذاهبُ في الرواية، ولا نُكفِّرُ أهلَ القِبلة، إلا بإنكارِ مُتواترٍ من الشريعة. فإذا اعتَبَرْنَا ذلك، وانضمَّ إليه الورَعُ والضبطُ والتقوى: فقد حَصَلَ مُعْتَمَدُ الرواية

- وهذا مذهبُ الشافعيّ - رضي الله عنه -، حيث يقول: "أَقبَلُ شهادةَ أهلِ الأهواءِ، إلا الخَطَّابيَّة من الرَّوَافِض"
- فمَن استَحلَّ الكذبَ نَصْراً لِرَأْيِه كالخطَّابيَّة..فبالأولى رَدُّ حديثِه

قال شيخنا: وهل تُقبَلُ روايةُ المبتدِع فيما يؤيِّدُ به مذهبَه؟

- فمَن رأى رَدَّ الشهادةِ بالتُّهْمَة..لم يَقبَل


تابع الكلامُ في الرُّواة
- ينبغي أن تُتَفَقَّدَ حالُ الجارح مع مَن تَكلَّم فيه باعتبار الأهواء
فإن لاحَ لك انحرافُ الجارح:
ولصُعُوبةِ اجتماع هذه الشرائط في المزكِّين..عَظُمَ خَطَرُ الجَرْح والتعديل.
فيُنظَر:
وجدتَ توثيقَ المجروح من جهةٍ أخرى..فلا تَحفِلْ بالمنحرِف وبغَمْزِه المبهَم
وإن لم تجد توثيقَ المغموز، فتأَنَّ وترفَّقْ.
ومِن ذلك:
قال شيخُنا ابنُ وَهْب رحمه الله: منه الاختلافُ الواقعُ بين المتصوِّفة وأهلِ العلمِ الظاهرِ، فقد وَقَع بينهم تنافُرٌ أوجَبَ كلامَ بعضِهم في بعض
- وهذه غَمْرَةٌ لا يَخلُصُ منها إلا العالمُ الوَافي بشواهد الشريعة. ولا أَحْصُرُ ذلك في العلم بالفروع، فإنَّ كثيراً من أحوال المُحِقِّين من الصوفية لا يَفِي بتمييزِ حَقِّه من باطِلِه عِلمُ الفروع. بل لا بُدَّ مِن معرفةِ القواعدِ الأصولية، والتمييزِ بين الواجبِ والجائز، والمستحيلِ عقلاً، والمستحيلِ عادَةً
- وهو مقامٌ خَطِر، إذ..
القادِحُ في مُحِقّ الصُّوفية داخلٌ في حديث: (مَن عادَى لي وَلِيّاً، فقد بارَزَني بالمُحارَبة)
والتارِكُ لإنكارِ الباطلِ مِمَّا سَمِعَه مِن بعضِهم تارِكٌ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
الكلامُ بسبب الجهل بمراتب العلوم، فيُحتاجُ إليه في المتأخرين أكثَرُ
- فقد انتَشَرَتْ علومٌ للأوائل وفيها حَقٌّ: كالحسابِ والهندسةِ والطِّبِّ، وباطلٌ: كالقولِ في الطبيعيَّاتِ وكثيرٍ من الإلهيَّاتِ وأحكامِ النجوم. فيَحتاجُ القادحُ أن يكون مُميِّزاً بين الحقِّ والباطل، فلا يُكفِّرَ مَن ليس بكافر، أو يَقبلَ رواية الكافر
الخَلَلُ الواقعُ بسببِ عَدَمِ الوَرَع، والأَخْذِ بالتوهُّم، والقرائنِ التي قد تَتخلَّفُ
قال - صلى الله عليه وسلم -: (الظَّنُّ أكذَبُ الحديث)
← فلا بُدّ من العلم والتقوى في الجَرْح


(٢٤) المُؤْتلف والمختلف:
هو فَنٌّ واسعٌ مُهِمٌّ
وأهمُّه ما تكرَّر وكَثُر
وقد يَنْدُرُ كـ:
أَجْمَد بن عُجْيَان
وآبِي اللَّحْم
وابنِ أَتَشٍ الصَّنْعَانيّ
ومحمـد بـن عَبَـادَة الواسِـطيّ العِجْليّ
ومحمد بن حُبَّان الباهِليّ
وشُعَيث بن مُحَرَّر